مشروع قانون الطوارئ في تونس
محاولة لتركيز شريعة الغاب

في خطاب رسمي: الباجي ينسف وهم الاستقلال

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

بيان القيروان..
تنسيقية للدفاع عن القرآن والدستور الذي يُضادُه في آن !! كيف ذلك؟؟

القطاع الصّحّي في تونس : فساد يتفاقم ....كيف السّبيل لعلاجه ؟

التحرير — الإثنين 18 رجب 1440 الموافق لـ 25 مارس 2019 م العدد 234 الثمن 700م

الجيش الأمريكي الصليبي: قدم في تونس وعين على الجزائر

الاحتجاجات القوية في الجزائر

مشروع القانون الأفقي للإستثمار: سبيلٌ آخر لشركات المستعمِر

التفاف الحكام العملاء على الثورات لن يؤدي إلى إيقافها

من المجرم الحقيقي الذي هو وراء مجزرة نيوزيلندا؟

كلمة العدد

الديمقراطية إذا جاعت تأكل أطرافها

تمتلك الديمقراطية خاصيات عدة لعل أبرزها القدرة على المناورة والتلاقي السريع لمساوئها، واستغلال كل مثلبة موجودة فيها لصالحها وتحويلها إلى «حسنة» ينبري رهبان وخزنة معبدها للترويج لها والسعي إلى تكريسها وتثبيتها في أذهان الناس، وهكذا دواليك كلما برزت للأفهام وللعيان هنة من هنات الديمقراطية، وباتت قاب قوسين أو أدنى من الانهيار والسقوط مستفيدة من هلاميتها وطبعها الزئبقي. هذا وإذا اشتد بها الخطب أكثر وتقطعت بها السبل ولم تجد ما تسوقه لتضمن ديمومتها واستمرارها تنحى في بادئ الأمر إلى الانحناء للعاصفة وتلزم جحرها في انتظار زوال الخطر، وإذا طال الحصار ولم تقدر على التخلص منه تلتجئ إلى محاكاة الأخطبوط وتلتهم بعض أطرافها، وهكذا تتمكن من العيش ويظل نظامها هو المسيطر ويواصل كهنتها الاستفادة من قوانينها كمورد للكسب والتمعش، والأمثلة على هذا التمشي عديدة ومتعددة لا يسمح المجال بسردها جميعا.

الديمقراطية بين سن الرشد ونقص الأهلية

حين غزت جحافل المبشرين بالديمقراطية جميع المنابر والمنتديات، وتسللوا إلى مواقع الحكم لم نسمع منهم كلمة واحدة حول المراحل العمرية التي يجب أن تمر بها الديمقراطية، فكلهم أجمعوا على أنها تولد مكتملة النمو وتتمتع منذ الوهلة الأولى لوجودها بمطلق الأهلية ولا تشوبها شائبة، ولم نسمع من أحدهم يتحدث عن تعدد أنواع الديمقراطية، لقد أجزموا بأنها واحدة وهي تلك التي ابتدعها الإغريق وهي صالحة لتكون نظام حكم لا ظلم فيه ولا رهق منذ اللحظة الأولى لتطبيقها على الناس الذين بمجرد أن يبدأ سريان النظام الديمقراطية يأكلون من فوقهم ومن تحت أرجلهم، فالديمقراطية هي الكفيلة بأن تجعل حياتهم نعيما مقيما، ولكن وبمجرد أن تعالت صرخات الجوعى وأنات المرضى الذين لفضتهم مستشفيات النظام الديمقراطي وامتزجت بنحيب ذوي من قتلتهم المنظومة الصحية ذاتها، وبمجرد كشفت البنية التحتية عن وهنها وهشاشتها، خرج علينا من بشرونا بنعيم الديمقراطية ليخبرونا بأن ما استوردوه لنا من حضارة الغرب، جلبوه لنا قبل الفطام، فهو مازال في المهد ولم يشتد عوده بعد، نعم فهم لم يفشلوا ونظامهم بعيد كل البعد عن الفشل، فقط هي ديمقراطية ناشئة يلزمها الكثير من الوقت لتقوى على حملنا جميعا إلى فراديسها. وبما أنها قاصر ولم تكتمل أهليتها فهي غير قادرة على منع التناحر والتطاحن بين الأحزاب السياسية من أجل مآرب شخصية ومصالح ضيقة، وهذا ما نراه يوميا حتى داخل الحزب الواحد، فالتشقق والتشرذم في حركة « النداء» نتيجة طبيعية مادامت الديمقراطية في طور النمو ولم تبلغ شن الرشد بعد، حتى وإن بلغ بهم الأمر حدّ تبادل العنف والإضرار بأملاك الغير كما حصل ذات اجتماع لحركة «النداء» بأحد النزل، استعمال الهراوات في تلك الواقعة من مقتضيات ديمقراطيتهم واعتبروها حالة صحية وضرورة أملتها الديمقراطية الناشئة.

الديمقراطية تستثمر فسادها

لسنا في حاجة للتذكير بتلك المجزرة التي شهدها مركز التوليد وطب الرضيع بالرابطة والتي هي مثال من بين الأمثلة العديدة على إجرام النظام الديمقراطي وعينة بسيطة على سياسة القتل الممنهج المتبعة منذ حقبة حكم «بورقيبة « إلى اليوم، والسبب الوحيد لتلك الضجة حول مقتل الرضع هو أن الإبادة كانت جماعية وفي وقت واحد، فآلة حصد الأرواح لم تتوقف للحظة وما ترتكبه يمر في الخفاء ولا يسمع بفظاعاتها أحد، ولا تحدث دويا يعكر صفو القائمين على هذا النظام، وبما أنها مذبحة لا يمكن إخفاؤها هرع دهاقنة الديمقراطية إلى التنديد بما حدث والاعتراف بفداحة ما حدث، كان هذا في البداية بغاية امتصاص غضب الناس ثم بدأ التبرير والتمهيد لتملص الدولة من مسؤوليتها، ولكي لا تمر الحادثة دون أن تسجل الديمقراطية بعض النقاط لصالحها تركوا ما وقع جانبا وداسوا على آلام الثكالى وجراح أباء الرضع المغدور بهم، وطفقوا ينضمون قصائد المديح والثناء لوزير الصحة المستقيل، فتلك الاستقالة مثلت قرارا غير مسبوق يرسخ التقاليد الديمقراطية وأكدت نزاهته ونظافة يديه وجعلته فوق كل الشبهات. وكم نحن في حاجة لمثل هكذا كوارث ومآسي حتى تتكرر الحركة التي قام بها وزير الصحة المستقيل حتى ترسخ التقاليد الديمقراطية أكثر فأكثر، ولا يهم إن مات الشعب بأكمله. هذا ولو حصل العكس وتشبث الوزير بمنصبه ولم يستقيل لسمعتهم يشيدون بروح المسؤولية التي يتحلى بها الوزير وإصراره على معرفة الحقيقة وتقديم الجناة للعدالة لتقتص منهم، وهذا يرسخ التقاليد الديمقراطية أيضا..

الديمقراطية ولعبة ركوب الأحداث

بعد الثورة وتخطي الناس حاجز الخوف تعرت ممارسات الدولة بالكامل وبات الخوض في فسادها وفساد القائمين عليها خبز الناس اليومي، ولم تعد هناك محاذير ولا خشية من تبعات كشف الجرائم المرتكبة في حق البلاد والعباد، لهذا لم يعد في مقدور الدولة أن تتباها بما لم تفعل وباتت عاجزة على تلميع صورتها والنفخ في انجازات لم نجدها إلا في نشرات الأخبار المتملقة، فهي اليوم عاجزة عن فعل ذلك تماما كعجزها على رعاية شؤون الناس وعلى حماية البلاد من أطماع وشرور القوى الاستعمارية كان لابد من مجاراة نسق الثورة والتحدث بلسان الساخطين على حكام تونس الجدد لدرجة أصبحنا بالكاد نفرق بين عضو حكومة ومعارض، بل ما نسمعه من وزير وهو يتحدث عن الأوضاع المزرية ويصف الكوارث الحاصلة في أي قطاع من القطاعات لا نسمعه من معارض للحكومة، وقد تحول العديد من الوزراء إلى مراسلين جهويين ينقلون لنا مآسي ما كانت لتقع لولا فساد نظامهم أولا وفسادهم ثانية.

20 مارس.. الواقع المزيّف

وكالعادة يتم توظيف هذا التلميع صورة الديمقراطية، فالإقرار مثلا بوجود الفساد واستفحاله من صميم الديمقراطية، ففي النظام الديمقراطي يكفي أن تعترف بالجرم وتندد به ثم قم بما شئت دون أن تحاسب على ما اقترفت يداك، وهذا ما برع فيه صاحب الهيبة «الباجي قائد السبسي» فبعد حديثه عن حزبه الذي يملك من الكفاءات ما يسمح بإدارة 4 دول وله برامج لو اطلعنا عليها نُحال على أقسام العناية المركزة من شدة الفرح، تباكى في خطابه الأخير يوم 20 مارس 2019 كما لم يتباكى من قبل على سوء حال البلاد وأمعن في التجريح في الحكومة ورئيسها واصفا الوضع بالكارثي مع اعترافه بتوفر الثروات ببلادنا لكن التقصير في جلب الشركات الكبرى التي تمتلك آلات تنقيب متطورة حال دون الانتفاع بثروة النفط والغاز.. «الباجي» تكلم وكأنه من كوكب آخر ولا علاقة له بالوضع المزري الذي نعيشه، فهو ومن طالتهم سهام نقده نتاج لنظام فاسد مفسد حتى لا نقول أكثر، ولكن رئيس الدولة بالوكالة جنح إلى البكاء والعويل ليقال كما قيل في شأن استقالة وزير الصحة تلك هي الديمقراطية و«الباجي «رسخ تقاليدها، والحقيقة أن تلك التقاليد مرسخة منذ أن جادت عليهم فرنسا بالاستقلال المكذوب، فمنذ عهد «بورقيبة» إلى يوم الناس هذا لم تغب التقاليد الديمقراطية عن حياتنا ولكنها تختلف من مرحلة إلى أخرى وتتغير بتغير الظروف وتتبدل مع تبدل المصالح لكنها تبقى دوما هي ذاتها ديمقراطية، فهي إما قمع واستبداد، وإما كذب ودجل واستخفاف بعقول الناس، مع ثابت لا يتبدل مطلقا ألا وهو محاربة الإسلام بوصفه نظاما يعالج جميع مشاكل الحياة.. نظام يجوع فيه الحاكم ليشبع المحكوم، أما الديمقراطية فهي تجوع الجميع ليشبع كهنتها وإن حصل وجاعت تأكل أطرافها لتعيش ونموت نحن

أ. حسن نوير

الجيش الأمريكي الصليبي: قدم في تونس وعَين على الجزائر

محمد السحباني

رست السفينة الحربية الأمريكية «يو أس أس ايرلينغتون» بميناء حلق الوادي بالضاحية الشمالية للعاصمة وذلك يوم الجمعة 22/03/2019، في إطار مزعوم من «التعاون» والتدريب المشترك بين القوات العسكرية البحرية التونسية ونظيرتها الأمريكية، وفق ما أكده قائد السفينة الأمريكي، الذي أفاد بأن السفينة سترسو بالميناء لبضعة أيام، وتحمل السفينة على متنها قوة عسكرية مدرّعة، تتكون من ناقلات جنود المارينز ومدرعات حربية ميكانيكية برمائية متطورة، وتتكون القوة العسكرية من ألف جندي، 400 منهم يتبعون قوات البحرية الأمريكية و600 من قوات المارينز التي يمكنها أن تقوم بعمليات على الأرض.

كما ينطلق يوم الاثنين 25/03/2019، التمرين العسكري المشترك «أسد إفريقيا 19»، ويتواصل إلى غاية يوم 04/04/2019، بمشاركة تشكيلات عسكرية تونسية وأمريكية وملاحظين من الجانب البريطاني، وفق ما جاء في بلاغ صادر عن وزارة الدفاع الوطني.

مرّ هذا الخبر في وسائل الإعلام كخبر عاديّ فلم يتناوله المحلّلون ولا وقف عنده الإعلام المشغول بمعارك الكراسي داخل أحزاب الحكم.

هذا خبر عدوّ محارب مقتحم، هذه سفينة حربيّة أمريكيّة تحمل جنودا من المارينز قاتلي أطفال المسلمين في العراق وأفغانستان، وما خبر مقتل 100طفل من حفظة القران الكريم بأفغانستان في 03/04/2018 عنا ببعيد، أما سجن أبو غريب وغوانتانامو فتلك «حسبة» أخرى. لكنّ الفئة السياسيّ تستقبل أكثر من ألف جندي أمريكي على التراب التونسي وتمهّد لهم بتسخير قوّات الجيش التونسي بعنوان «التعاون والتدريب» أمّا وسائل الإعلام فعصابة بعمى الألوان ترى العدوّ صديقا.

يوم كان في تونس رجال دولة:

حين كان في تونس والجزائر رجال دولة كانت الحكومة الأمريكيّة تطلب الإذن من والي دولة الخلافة في تونس ومن واليها في الجزائر، من أجل السماح لسفنها التجاريّة (لا العسكريّة) بالمرور من البحر الأبيض المتوسط. نعم حينها كانت عقلية رجال الدولة هي التي تضع قوانين الملاحة والتجارة في البحار، فترغم الغرب الكافر على السير في نظامها. أمّا اليوم فقد ابتلينا بطبقة سياسية لا تملك مثل هذه العقلية السياسية، لأنها تنكرت للمفاهيم السياسية التي تنتجها العقيدة الإسلامية، وهو ما جعلها تسير في ركاب المخططات الغربية فغشيها الذل من كل مكان.

أمريكا تضع قدما في تونس:

صار من المعلوم للجميع أن تونس وقعت تحت النّفوذ البريطاني منذ بورقيبة، وتواصل مع بن علي، وأنّ أمريكا ظلّت في إطار الصراع الدّولي على مناطق النّفوذ، تحاول الدّخول إلى شمال إفريقيا خاصّة ليبيا وتونس والجزائر، غير أنّ بريطانيا كانت تسند في الخفاء عملاءها وتحول دون الدّخول الأمريكي إلى المنطقة، فكانت تسند بن علي وتوعز إليه أن يوافق قولا على الضغوط الأمريكيّة وأن يماطلها فعلا.

وهكذا كان فظلّت تونس ميدانا بريطانيّا خالصا، أمّا بعد الثّورة ومع السقوط المفاجئ لعميل بريطانيا القويّ (بن علي) وارتباك الوسط السياسيّ وضعفه وجدت أمريكا الثّغرة فانقضّت تريد أن يكون لها نصيب في تونس باعتبارها أهمّ نقطة استراتيجيّة في المنطقة، ووجدت أمريكا ذرائع لتجد لنفسها موطئ قدم في تونس فتسللت عن طريق قبول السياسيين لكل ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات مالية وعسكرية مسمومة، ومنها ما فرضته أمريكا على تونس:

- من دخول في حلف الناتو حلف شمال الأطلسي بصفة «حليف رئيسي غير عضو»،
- وإمضاء مذكرة التفاهم مع وزير الخارجية الأسبق جون كيري. التي تسمح للجنود الأمريكان استعمال السلاح على التراب التونسيّ وتضمن لهم الحصانة.
- هذا إضافة إلى ما فرضته أمريكا على تونس من مشاركة في مراقبة الحدود الدّوليّة

هذا ما جعل للاستعمار الأمريكي موطئ قدم في بلادنا، إلى جانب الهيمنة البريطانيّة (ممّا ينذر بصراع خفيّ لا يدري أحد مداه).

ويذكر الجميع أنّ الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما خطب يوم 25 جانفي 2011 عن تونس ثمّ طلب من أعضاء الكونغرس أن يقفوا إجلالا لأهل تونس الذين طردوا «بن علي». وحينها ابتهج المثقفون الحداثيون عندنا والسياسيون، وقال يومها الباجي قائد السبسي: إذا تكلّم أوباما وصفّق الكونغرس «فنحن على الطّريق الصحيح» (هكذا) وانفتح لأمريكا الطريق لتضع قدما في تونس تحت غطاء الاحتفاء بالتجربة الديمقراطية الناشئة. ولأن الأجواء كانت مفتوحة على جميع الاحتمالات أيام الثورة الأولى فان الأمريكان

نزلوا بثقلهم لحيازة مكان داخل المستعمرة البريطانية تونس ومزاحمة الانجليز والفرنسيس على مناطقهم التقليدية. وقد صرح بها المنصف المرزوقي الرئيس السابق لتونس في خطاب ألقاه بمناسبة إحدى زياراته إلى أمريكا قائلا «ستكون هذه الصفقة باهظة الثّمن وستحتاج تونس إلى عامين أو ثلاثة للحصول على الطائرات والمعدات العسكرية» وها نحن اليوم ندفع فاتورة باهظة لم تكتبها أيدينا.

ولا غرابة أن نرى «المارينز» قاتلي أطفال أفغانستان والعراق، اليوم في تونس يلتقطون صور «سيلفي» في شارع الثورة، ويشربون القهوة على عتبات المسرح البلدي (حيث وقف الشباب الثائر يخطب وينادي بإسقاط النّظام واسترداد الثروة من الشركات الاستعماريّة) ولا نستغرب أن يقتحموا يوما جامع الزيتونة بحثا عن مسلم لا يحمل إسلاما أمريكيا.

عين على الجزائر:

ولا يخفى على كلّ متابع حصيف أنّ الصّراع الدّولي على تونس ليس لذاتها بل لموقعها الاستراتيجي، ولقد وصفها نائب وزير التجارة الأمريكي سنة 1989 بأنّها بوّابة إفريقيا. ومعلوم أنّ الجزائر التي يهيمن عليها الأنجليز بمشاركة فرنسا، حاولت دخولها أمريكا مرّات عديدة خاصّة سنة 1988 لكنّها فشلت، وها هي أمريكا تعاود المحاولات خاصّة بعد 2011 ولا شكّ أنّ الأحداث الحاليّة تمثّل فرصة مهمّة لأمريكا لعلّها تجد موطئ قدم في الجزائر أو تشارك بنصيب مهمّ في الهيمنة، ولتحقيق ذلك كان لا بدّ لها من منصّة ثابتة تنطلق منها تتجسّس وتجمع المعلومات وينطلق منها جنودها أو طلائعها للقيام بعمليّات أو تسهيل عمليّات تمهّد لدخول الجزائر، والأدلّة على ذلك كثيرة نذكر منها أنّ أمريكا فرضت على تونس المشاركة في مراقبة الحدود الدّوليّة، ثمّ إدراج تونس كعضو غير حليف في النّاتو ليسهّل لأمريكا فتح المكاتب تحت غطاء حلف النّاتو لجمع المعلومات، ولقد أقرّ الباجي قايد السبسي بأنّ طائرات أمريكيّة دون طيّار أقلعت من مطار عسكري من بنزرت لتقوم بعمليّات تجسّس، نعم أمريكا «تخدم بينا» تستعمل جيشنا لتحقيق مصالحها وقد قالها ترامب «أمريكا أولا» ولو أدى ذلك إلى عسكرة العالم كله، وقد صرح قائد الأفريكوم في فيفري الماضي أمام لجنة الخدمات المسلحة بالكونغرس الأمريكي قائلا «تسمح شبكة قواعدنا بتنظيم القوات بطريقة توفر المرونة للعمليات وتسمح بالاستجابة السريعة للأزمات المتعلقة بالأفراد والمصالح الأمريكية دون أن توحي بعسكرة أفريكوم لإفريقيا». وجاءت الأخبار من الصحافة الأمريكيّة أنّ جنود المارينز شاركوا القوّات التّونسيّة في عمليّة عسكريّة على الحدود الجزائرية التونسية في فيفري 2017 وقع التعتيم عليها، ولأن حبل الكذب أقصر مما يتصور الحكام فان خيانتهم تنكشف سريعا، إذ قال قائد الأفريكوم «لا يخفى على أحد أن عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع التي تنفذها الطائرات بدون طيار تنطلق من تونس منذ فترة ليست بالقصيرة، طائراتنا تقلع من هناك، وهذا ليس سرا، لكننا نحترم رغبات التونسيين فيما يتعلق بدعمهم وحقيقة حفاظنا على سرية عملياتنا».

هكذا يتبيّن أنّ موطئ القدم الأمريكي في تونس المقصود به هذه الأيّام مراقبة الجزائر عن كثب، وأنّ التدريبات بمشاركة جنود من تونس على أرض تونس يمكّن المارينز الأمريكي من خبرة يفتقدونها بأراضينا ويرفع من جاهزيّتهم للتدخّل السريع في الجزائر إمّا مباشرة أو بالإشراف على من يدرّبونهم من أبناء تونس أو الجزائر، والذّريعة ذريعة التدخّل جاهزة: الحرب على الإرهاب.

وهكذا يكون الخضوع العسكري في سياق ثورة الشعوب الإسلاميّة على النّظام الاستعماري وعملائه، واقتحام السفينة الحربيّة الأمريكيّة وفرض تدريبات مشتركة تآمرا على ثورة الشعوب الإسلاميّة وتمكينا للمستعمر. خاصّة بعد أن التحق شعب الجزائر بالثورة، فصار المطلوب استعماريّا كبح جماح «المارد الجزائري» إذا ما حاول الخروج من قبضة الاستعمار الغربي والعودة إلى المربع الإسلامي الأصيل.

ومن أحسن من الله حكما؟

إن القرار السياسي الصلب الذي ينظر إلى المجريات السياسية من زاوية العقيدة الإسلامية، هو القادر على الخروج بتونس والأمة الإسلامية جمعاء من براثن الوصاية الاستعمارية الغربية، لأن مثل هذه القرارات السيادية لن تخرج من أشباه حكّام يرون الحكم غنيمة وخدمة مجانيّة لدولة استعماريّة، والساسة الذين يستندون إلى عقيدة الإسلام، هم وحدهم الذين يدركون أنه من المرفوض قطعا أن تجعل للكافر وصاية على البلد في قراره وفي ثروته وفي قوته، ورعاية شؤون الناس لا تعني أن يسمح للدولة من أجل بناء قوة عسكرية أو تطويرها أن نطلب من أعداء الأمة معونات مختلفة تكون فيما بعد ورقة ضغط سياسية. والدولة حتى تكون مالكة زمام أمرها، بعيدة عن تأثير غيرها، لا بد من أن تقوم هي بصناعة سلاحها وتطويره بنفسها، ومالكة لأحدث الأسلحة وأقواها، وذلك لإرهاب كل عدو ظاهر لها وكل عدو محتمل كما قال سبحانه وتعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة و من رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين منهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) سورة الأنفال 60.

تداول الثروة وإيجاد التوازن الاقتصادي في المجتمع

د. الأسعد العجيلي، عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير

التفاوت الفاحش صناعة رأسمالية

لقد تسبب النظام الرأسمالي في تركز المال عند الاغنياء وحرم منه الفقراء، وذلك من خلال ترسانة التشريعات التي سنها لجعل المال يتجمع في يد رؤوس المال، كشركات المساهمة والبنوك والبورصة والخصخصة والعولمة والملكية الفكرية وغيرها، حتى أصبح قلة قليلة يملكون أكثر مما يملكه مجموع الناس.

الاسلام يمنع التفاوت الفاحش

وبالرغم من أن التفاوت الفاحش بين الرعية غير ممكن في الاسلام، باعتبار أن الاسلام قد منع الاسباب التي تؤدي لذلك، كتحريم أن يمتلك أحد من الناس أعيان الملكية العامة كمناجم الفسفاط والملح والجبس وابار النفط والغاز أو أي مال من الملكية العامة لأنه من حق الجماعة، وكذلك حرم أن يحمي أحد من الملكية العامة كالمراعي وغيرها، لا لنفسه ولا لغيره قال عليه الصلاة والسلام : " لا حمى إلا لله ولرسوله " (رواه أبو داود)، وحرم الربا والمضاربات، الخ...

فبالرغم من كل ذلك فإن الإسلام وضع معالجة إذا ما حصل تفاوت فاحش بين أفراد الرعية، فراعى في هذه الحال إيجاد توازن بين أفراد الرعية في أي عملية توزيع جديدة يوجد بها التقارب في توفير الحاجات للرعية.

التوازن في توزيع الثروة

ولعدم سوء توزيع الثروة شرع الإسلام التوازن الاقتصادي في المجتمع فأوجب تداول المال بين أفراد الرعية، ومنع حصر تداوله بين فئة من الناس في قوله تعالى: "[كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم]".

فإذا حدث وأصبح المجتمع متفاوتا في الثروة، وأصبح هذا التفاوت فاحشا بين أفراده في توفير الحاجات، أوجب الإسلام على الدولة أن تعالج هذا التفاوت حتى يحصل توزيع الثروة بين الناس، فتعطي من أموالها التي تملكها لمن قصرت به حاجته ليكتفي بذلك حتى توجد التوازن في توفير هذه الحاجات، فتعطي المال منقول وغير منقول حتى لا يكون توفير الحاجة مؤقتة بل لتوفر وسائل قضائها.

ولذلك حرم الإسلام على الدولة عند عدم توفر المال من أن تفرض ضرائب على الناس، بل تسعى لتوفير هذه الحاجات من الملكية العامة وغيرها، ومن أهم العطاءات التي تقدمها الدولة لأفراد رعيتها إقطاعهم الأراضي لاستغلال منفعتها، فتقوم الدولة بتوزيع ملايين الهكتارات المعطلة على جيوش المعطلين عن العمل، فيحصل الإحياء والتعمير وتنخفض الأسعار وتوجد الأعمال وينتهي احتكار الطبقة الغنية للأراضي والأموال.

ويدل على ذلك فعله عندما رأى التفاوت في ملكية الأموال بين المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم فخص المهاجرين بأموال الفيء الذي غنمه من بني النضير حتى يوجد التوازن في توزيع الثروة على الناس. فقد روي أنه لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم بني النضير صلحا، وأجلى اليهود عنها سأل المسلمون النبي صلى الله عليه وسلم أن يقسم لهم، فنزل قوله تعالى: [وما أفاء الله على رسوله منهم]" الآية إلى أن قال سبحانه: "[كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم]" فجعل الله تعالى أموال بني النضير للنبي صلى الله عليه وسلم ـ كونه رئيسا للدولة ـ خاصة يضعها حيث شاء، فقسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين، ولم يعط الأنصار منها شيئا، سوى رجلين اثنين هما أبو دجانة، وسهل بن حنيف، لأنهما كحال المهاجرين من حيث الفقر.

وما فعل بفيء بني النضير كما ورد في الحديث السابق هو من أموال بيت المال، وهو ملك لجميع المسلمين، وقد خص الرسول صلى الله عليه وسلم به الفقراء دون الأغنياء، وحرم منه الأغنياء لتوازن توفير الحاجات بينهم.

ولتحقيق هذا التوازن في توزيع الثروة بين المسلمين, حرم الإسلام كنز المال

تحريم كنز المال

صحيح أن الإسلام لم يفرض التقارب بين الناس في الملكية حيث يوجد هناك أغنياء ويوجد أنزل منهم مستوى في الغنى ويوجد فقراء، وإنما فرض الإسلام استغناء كل فرد عن غيره في حاجاته الأساسية، وحيث أن وجود هذه الثروات الكبيرة بين الناس تهيء لأصحابها فرص الادخار والتنمية، فبذلك يكون المال يجلب المال فيكون هنا قد اوجد الفرص لاستغلال الأموال، فلا يوجد منها خطر على الاقتصاد بل تنمي الثروة الاقتصادية للجماعة وكذلك تنمي ثروة الأفراد في تداول المال. ولذلك حرم الإسلام كنز المال، وهو وضع المال بعضه على بعض لا لحاجة فلا تصل هذه الأموال إلى أيدي الناس وهنا يتوقف دولاب الاقتصاد .

وقد منع الاسلام ذلك لأمر وهو أن تكون نفقات الناس تدور في دائرة مفتوحة لماذا لأن دخل أي شخص من شخص آخر ؛ فالضرائب التي تجبيها الدولة هي إنفاق من الناس، والنفقات التي تنفقها الدولة على الموظفين وعلى المشاريع العامة ورواتب الناس هي دخل لهؤلاء، وإنفاق عليهم من الدولة، والنفقات التي ينفقها موظفون الدولة هي دخل للتجار الذين يبيعون السلع كالميكانيكي والبائع وغيرهم وهكذا .

فإذا كنز المال فإنه يكون قد سحبه صاحبه من السوق نقدا وحبسه ومنع تداوله بين الناس، ومن الطبيعي أن ينتج ذلك البطالة وعدم توفر فرص العمل، وإلى تقليل الإنتاج عند الناس من تجار وبائعين وغيرهم ، ويكون كنز المال هنا قد احدث البطالة وأحدث هبوطا للاقتصاد في الجملة؛ لأنه يؤدي إلى قلة دخل الناس.

ولذلك, حرم الإسلام كنز الذهب والفضة والأثمان بشتى أنواعها ورقية كانت أم نقدية. قال تعالى: "[والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم]". فالوعيد من الله تعالى بالعذاب الأليم لمن يكنزون الذهب والفضة دليل ظاهر على أن الشارع طلب ترك الكنز طلبا جازما فكان كنز النقود سواء كانت ذهب أم فضة أم غيرها من النقود التي يتداولها الناس في معاملاتهم حراما شرعا.

تعدد المعالجات لمنع الفقر ومعالجته اذا ظهر

وبجميع ما تقدم يكون الإسلام قد ضمن لجميع أفراد الرعية وضمن للجماعة أن تكون مجتمعة ومتماسكة، وضمن مصالح هؤلاء الأفراد ورعاية شؤون هذه الجماعة، فعندما يظهر التفاوت الفاحش أو عندما يكون لدى الشخص أموال اقل مما يكفيه فعلا لتلبية حاجاته الأساسية من مأكل ومسكن وملبس وعلاجا لصحته مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أصبح منكم امنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها، جاء الاسلام بالية واضحة محددة تمنع انتشار الفقر في محيط العائلة, وأحكام الميراث تضمن توزيع المال وعدم حصره في أيد محدودة, وأحكام الملكية العامة ومصارفها تضمن حاجات أساسية للأفراد كالصحة والتعليم والمال من أجل الحياة, وتحريم الربا يمنع زيادة المال على حساب أموال الناس, وتحريم الكنز يضمن بقاء المال في الدورة الاقتصادية ووصوله إلى شرائح مختلفة من الناس, وأحكام الشركات تحرم المال من أن يستثمر بدون جهد صاحب المال أو المضارب... وهكذا فالنظام الاقتصادي في الإسلام وفر مجموعة من الأحكام التي بمجموعها تمنع الفقر من الانتشار وتعالج التفاوت الفاحش إذا ظهر.

مشروع القانون الأفقي للإستثمار: سبيلٌ آخر لشركات المستعمِر

أحمد بنفتيته-عضو المكتب الاعلامي لحزب التحرير تونس

شهد يوم الخميس الماضي 14 مارس 2019 عقد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار وتنظيم ورشة عمل حول مشروع القانون الأفقي لتحفيز الاستثمار بحضور وزير التنمية والتعاون الدولي والاستثمار والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وخبراء في المجالين القانوني والمالي. وفي كلمته أكد الشاهد أن المشروع تمت صياغته بناء على مقاربة تشاركية بين الحكومة والهياكل العمومية والقطاع الخاص وهو يقدم بديلا، أي المشروع، لتحسين نسق الاستثمار.

وحسب تعبيره فقد جاء هذا المشروع بعد تشخيص عديد القوانين المكبلة للاستثمار وتمويل المؤسسات والتي يشتكي منها المستثمرون، مؤكدا في ذات السياق أن الهدف منه هو تحرير القطاعات الاقتصادية من المكبلات والعوائق وتسهيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع نسق انجاز المشاريع.

من جهته لاحظ وزير التنمية والتعاون الدولي والاستثمار أن مشروع القانون يسهل احداث المؤسسات وبعث المشاريع وتمويلها وتطوير حوكمة المؤسسات الاقتصادية وملاءمتها مع المعايير الدولية.. وقال إنه في صورة مصادقة مجلس نواب الشعب عليه قبل موفى شهر أفريل القادم ستتقدم تونس ما بين 10 و15 مرتبة في مؤشر سهولة الاعمال لسنة 2020.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، ومباشرة بعد الانتهاء من أشغال ورشة العمل أحالت الحكومة مشروع القانون على لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالبرلمان مع المطالبة بالتعجيل في دراسته ومناقشته وتحويله على الجلسة العامة قبل موفى شهر أفريل المقبل. ودونما إعداد لدراسات لضبط انعكاساته وكلفة تطبيقه على الاقتصاد المحلي.

وفي كلمته نوه الشاهد بمنوال التنمية القائم الذي لم يستوف طاقاته الكاملة، حسب تعبيره، منتقدا قانون الاستثمار الذي قدمته حكومته وصادق عليه مجلس النواب في 17 ديسمبر 2016 ودخل حيز التنفيذ في غرة أفريل 2017 موضحا أن هذا الانتقاد جاء استنادا لشهادات مستثمرين كشفوا عن عوائق كثيرة واجهتهم ليتبنى الشاهد شكواهم بصفة استعجالية ويقدم هذا المشروع الذي جاء، حسب تعبيره، ليحرر كل القطاعات الاقتصادية من المكبلات وتيسير الشراكة وتبسيط الإجراءات الإدارية وحماية المستثمرين.

مصطلحات ومفاهيم استعملها الشاهد في كلمته ليوظفها في التسويق لمشروع قانون جاء، حسب تعبيره، لتعديل وتصحيح قانون طبّلت وهللت له جوقة حكومته آنذاك ليمر أمام أعين الجميع داخل المجلس الذي ارتضى نوابه المشاركة في دور شهاد الزور وتأثيث مكوناته ولو شكليّا (نواب حكم ونواب معارضة).

"ملاءمتها مع المعايير الدولية"، "المكبلات والعوائق"، "المعاملة العادلة والقانون الافقي للاستثمار"، مصطلحات كررها الشاهد ووزيره للتنمية وكلها تنتمي لأدبيات الاتفاق العام لتجارة الخدمات «الغاتس» للمنظمة العالمية للتجارة الذي يقوم على تحرير المبادلات التجارية في كل الخدمات ذات الصلة بقطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات وتحرير الاستثمار والتي تستند لمبادئه وقواعده اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق «الاليكا» والتي تعهد الشاهد بتوقيعها مع الاتحاد الأوروبي قبل موفى سنة 2019 حيث سيشهد شهر أفريل المقبل انعقاد الجولة الرابعة من المفاوضات التي انطلقت جولتها الأولى بتونس يوم 18 أفريل 2016.

اتفاقيات دولية وضعت قواعدها ومبادئها لأهداف استعمارية وصيغت وصممت على مقاس مصالح البلدان المتقدمة وشركاتها ومصالح رأس المال العالمي الباحث عن ضمانات قانونية تؤمن له طريق النهب حسب أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والعادلة حسب الشاهد بينه والمستثمر التونسي من خلال رفع ما يعتبره الاتفاق العام لتجارة الخدمات مكبلات وقيود أمام النفاذ الى الأسواق والانتصاب فيها وتحويل مرابيحه الى الخارج, دون رقابة واستغلال الأراضي واليد العاملة..

رسائل ملغمة وخطيرة وسعي حثيث لتمكين المستعمر من كل منافذ الثروة والثراء في البلاد على حساب قوت العامة والخاصة من أهل تونس. فمن يوقف هذا التلاعب غير الأحرار المعتزين بنظام رب العالمين القادر على إيقاف هذا الإجرام وردع كل من تسول له نفسه العبث بأقوات المسلمين.

في خطاب رسمي الباجي ينسف وهم الاستقلال

عبد الرؤوف العامري

في خضم سعيه لإقناع من بيدهم الأمر أن يعطوه فرصة إعادة التجربة بقضاء فترة ثانية بقصر قرطاج واستبداله استدعاء « شاهد العقل « برجاء إعادة « الشاهد « إليه جرّه الحلم إلى كشف ما عملت الآلة الرسمية، طيلة ثلاثة وستين سنة، على تغطية زيف ما يعنيه تاريخ 20 مارس 1956 في أذهان عموم الناس أو ما تعنيه تلك الوثيقة التي طالما تشوّف لها الناس وتكتم عليها المتسلطون المتعاقبون على البلاد، فاعترف رأس الدولة، الباجي قائد السبسي، أن إمضاء هذه الوثيقة أو التصريح بذلك الإعلان لم يكن في الحقيقة استقلالا فعليا في ظل ما عدّه من أحداث جرتها فرنسا المستعمرة على تونس والتونسيين ولا الأوضاع التي فرضت علينا حين قال حرفيا « يوم 20 مارس الجيش الفرانساوي كان موجود في كامل الجمهورية التونسية أو الإيالة التونسية، والقضاة الفرنسيين كانوا منتشرين والأمن والجندرمة والجيش كاموا منتشرين... ما ثماش دولة مستقلة والوضع على هذا الحال... في ذلك الوقت الكولونيل « مولو « قال: « الولايات الثلاثة بتاعي «.

إذا كان هذا اعتراف رأس النظام وذاك ما استدل به على صحة رأيه ودقة تشخيصه ليخلص أن الجهود التي بذلت وقد أسهم فيها بوصفه أحد أركان المنظومة الحاكمة، قد حققت الاستقلال الفعلي للبلاد وهو ما يريد أن يثبته بخطابه وأنه يرأس بلدا مستقلا، فإنه يحق لنا أن ندلل وبمثل ما احتج به أن نثبت أن الإستقلال لايزال في الحقيقة إلا وهما يخدع به الرسميون جمهور الناس.

إذا كانت الوثيقة الممضاة من قبل رئيس حكومة الباي يومها السيد « محمد الطاهر بن عمار « من جهة ووزير خارجية فرنسا حينها « كريستيان بينو « قد ألغت وتجاوزت وثيقة الحماية الممضاة يوم 12 ماي 1881 ، فهل يعني ذلك أن البلد تجاوز كل ما ترتب عنها؟ فالجواب قطعا لا... والدليل ما صرح به رئيس الدولة.

ولنا هنا أن نطرح بعض النقاط لعلها تكشف الحقيقة أكثر وتزيل بعض الوهم الذي يريد الجانب الرسمي أن يسبغه على هذه المسألة الخطرة والحيوية على وعي الناس.

ـ ما مصير الاتفاق الذي أبرمته السلطة الاستعمارية، بتاريخ 21 ديسمبر 1948، وأي معنى للاستقلال في هذا السياق، والذي منحت بموجبه كلّا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حق امتياز التنقيب على البترول على مساحة 70.000 كم مربع لكلّ جانب، (الملفات السرية لشمال إفريقيا ص 56، للمؤرخ الفرنسي بيار فونتان) وهو الثمن الذي دفعته فرنسا لأولياء تحريرها من الاحتلال الألماني مما حدا بالكاتب أن يخلص إلى القول: أننا أمام أكبر عملية سطو سياسية ـ اقتصادية لما بعد الحرب والتي كلفت فرنسا التخلي عن شمال افريقيا؟

ـ ما مصير المرسوم الممضى من قبل محمد الأمين باي والمقيم العام الفرنسي في تونس جان مونس بتاريخ 06 أكتوبر 1949، وأيّ معنى للاستقلال في هذا السياق، والذّي منح امتياز استغلال الملح لشركة « كوتيزال « بمعلوم رمزيّ يستمرّ إلى يوم الناس هذا، تحت مسمى السيادة الوطنيّة وفي ظلّ الارتباطات السياسيّة لحكومات ما بعد « الاستقلال «؟

ـ هل في سياق الاستقلال ووارده تتزيّى شركة "بريتش غاز" بعباءة شركة « شال « سنة 2015 بعد ان اشترت كل اصولها من اهم الشركات العاملة في تونس في مجال النفط والغاز لتكون أكبر منتج للغاز في بلادنا موفرة قرابة 60 بالمائة من انتاج الغاز المحلى للاستعمال المنزلي؟ هل لابد من الإشارة إلى مسخرة حقل ميسكار وإخوانه؟ أم لابد من الحديث عن شركة بيتروفاك وحيازتها بصفة غير شرعيّة لحقل الغاز "شرقي"؟

ـ أم هل ما يهيأ في الغرف المظلمة للشركة البريطانية "تو- نور" من أجل منحها امتياز بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم على مساحة لا تقل عن 25 ألف هكتار في منطقة رجيم معتوق الصحراوية، لتزويد كل من مالطا وايطاليا وفرنسا بالكهرباء المنتجة في تونس يندرج أيضا في سياق الحفاظ على هذا الاستقلال؟

ـ هل أن إعطاء منظمة «أكتيس إستراتيجي» البريطانية والتي يديرها خبير الأمن الدولي ومستشار وزارة الخارجية البريطانية « أندرو راثميل» صلاحية الإشراف على هيكلة مصالح رئاسة الحكومة في بلادنا ومصالح وزارة الداخلية، كوضع الخطط الاستراتيجية ورسم السياسات المحلية وتحديد العقيدة الأمنية ،هو أيضا من مقومات السيادة الوطنية ودليل على حقيقة استقلال البلاد؟

ـ وهل أن إعلان نائب السفيرة البريطانية في تونس وهو يدشن مركزا لأمن « الجوار « في خزامة بسوسة، بعد أن دشنت السفيرة مركزا آخر في بنزرت، عن سعادته بمساهمة المملكة المتحدة بتجديد 15 مركزا لشرطة « الجوار» في مختلف الولايات من بنزرت إلى بن قردان، مع تطميننا أن بلاده ستعمل مع شركائهم المحليين لدعم القطاع الأمني في تونس هو أيضا من مقومات السيادة الوطنية ودليل على حقيقة استقلال البلاد؟

هل أن خواطر الباجي قائد السبسي عن تاريخ 20 مارس 1956 ووثائقه هي صحوة ضمير، أم يندرج ضمن القتال إلى آخر جندي فرنسي، في ظل تقديم أوراق الاعتماد لشغل كرسي قرطاج للمدة الرئاسية القادمة خاصة ونحن ندرك حجم الغيظ الذي اعتصر يوما ما « المؤرخ بيار فونتان» وهو يجلد الساسة الفرنسيين حين قال في كتابه المذكور أعلاه وبالصفحة 93 « أمام الضغط الأمريكي السوفياتي، نعتقد أن فرنسا موظفة للدفاع عن المصالح البريطانية في شمال إفريقيا...

بيان القيروان..
تنسيقية للدفاع عن القرآن، والدستور الذي يُضادده في آن!! كيف ذلك؟؟

فريد سعد

الخبر:

عقدت التنسيقية الوطنية للدفاع عن القرآن والدستور والتنمية العادلة بالاشتراك مع جمعية أئمة المساجد بالقيروان ملتقى علماء ومشايخ تونس, وذلك بمدينة القيروان يوم الأربعاء 13 رجب 1440 الموافق لـ 20 مارس 2019 للإعلان عن الحكم الشرعي المتعلق بمشروع قانون المساواة في الميراث وتوجيه جملة من التوصيات الخاصة بالشأن الديني في تونس منها صياغة مشروع قانون حماية المقدسات الدينية, وختم الملتقى ببيان ختامي عرف ببيان القيروان, وقد شهد هذا الملتقى حضورا لافتا للنظر من قبل العديد من الأساتذة الجامعيين من جامعة الزيتونة والمشايخ المشهود لهم على الصعيد الديني وعلى رأسهم السيد حمدة سعيّد المفتي السابق وأئمة جمعة من جميع الجهات وبعض المحامين ورجال القانون ووسائل الإعلام. وافتتح الملتقى الشيخ الطيّب الغزّي – إمام جامع عقبة بن نافع – بكلمة ترحيبية, وقام الأستاذ شهاب الدين تليش (رئيس التنسيقية الوطنية للدفاع عن القرآن والدستور والتنمية العادلة) بتسيير أعمال الملتقى.

وخلال الملتقى وزع شباب حزب التحرير محلية القيروان الكتيب الذي أصدره الحزب بخصوص الموضوع وعنوانه: "نقض تقرير لجنة الحريّات الفردية والمساواة" الصادر في ذو القعدة 1439 هـ /أوت 2018 عن حزب التحرير ولاية تونس وذلك من أجل بيان الردّ الشرعي المفصّل والمؤصل للمسائل الواردة في تقرير اللجنة، كما تخلل أعمال الملتقى كلمات وجيزة للجهات ناقش المتدخلون في أغلبهم مسائل تفصيلية في البيان. واختتم الملتقى بتلاوة الصيغة النهائية للبيان وعقد ندوة صحفية في الغرض.

التعليق:

علمائنا يا ملح البلد من يصلح الملح إذا الملح فسد؟؟

لئن كان ما أقدم عليه الباجي قائد السبسي من تحد لأحكام الله عزّ وجل من خلال مبادرته التشريعية المتعلقة بالمساواة في الميراث وتغيير أحكام الأسرة، من خلال التقرير الصادر عن لجنة الحريات الفردية والمساواة، يعدّ أمرا غريبا، إلا أن الأكثر غرابة من ذلك هو التفاف علماء البلاد ومشايخها حول "التنسيقية الوطنية للدفاع عن القرآن والدستور والتنمية العادلة"، بل هناك من اعتبر المشاركة هي من باب الواجب الشرعي يأثم كل من تخلف عن أدائه، والحال أن هذه التنسيقية قد استبدلت الذي هو أدنى بالذي هو خير، استبدلت الدستور بالسنّة، فالسنّة هي صنو القرآن فكلّما ذكر القرآن وبعده "واو" عطف إلّا وتطرق الأسماع كلمة السنّة، ولكنّ التنسيقية استبدلت الدستور بالسنّة، وثالثة الأثافي: "التنمية العادلة"!! وكأنّ القومَ استحيوا أن يقولوها صراحة: "والعدالة الاجتماعية" وبهذا يكونوا قد جمعوا بين الإسلام: "القرآن" والعلمانية: " الدستور"، والاشتراكية: " التنمية العادلة أو العدالة الاجتماعية" في مشهد يعبّر عن غربة المفاهيم الإسلامية، فكيف يمكن الجمع بين الشيء ونقيضه، فالقرآن مثلا يحرّم الربا تحريما قطعيا لا لبس فيه، وقد قال تعالى: " يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا اللّه وذروا ما بقيَ من الرّبا إن كُنتم مؤمنين. فإن لّمْ تفعلوا فأذنوا بحرب من اللّهِ ورسوله"، والدستور تنبثق عنه قوانين تنظم عمل المؤسسات الربوية، فكيف لعاقل أن يدافع عن القرآن الذي يحرّم الربا وفي نفس الوقت يدافع عن الدستور الذي يبيحه؟ والأمثلة للمتناقضات كثيرة لا تخفى عن عامة الناس ناهيك عن العلماء ورثة الأنبياء...

ما دام الإسلام غائبا عن الحكم والتشريع، سيتجرأ علينا أعداء الدين أكثر فأكثر، وسيعارضون أحكام ديننا أكثر فأكثر، ومادام الذين يقفون لهذه المبادرات يريدون أن يرضوا الغرب وأن يرتدوا لباس الوسطية الذي حاكته أيادي الغرب - وسطية تجعل المسلم يقف على نفس المسافة من الحقّ والباطل – مادام الأمر كذلك ستبقى ردود المسلمين بلا شوكة بل متناقضة مثل حال هذه التنسيقية، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا(رواه البخاري ومسلم).

بالرغم من هذه المبادرات التي تفوح منها رائحة التلبيس التظاهر بالدفاع عن الإسلام وأحكامه عن استحياء وخوف من القول بأن الدستور باطل من أساسه، والإكتفاء بالردود التي تلبّس الباطل بالحقّ، إلّا أنّنا نستبشر خيرا، فكل ما يحدث يدل على أنّ القوم قد أفلسوا وارتبكوا، كيف لا وأصوات الهتافات المنادية بقلع الاستعمار وإسقاط النظام قد صدّعت رؤوسهم، كيف لا وهم يترنحون بعد فشلهم في حمل الناس لصناديق الاقتراع ليختاروا من يطبق عليهم النظام العلماني، كيف لا ترتعد فرائصهم والأصوات التي تنادي بتطبيق الشريعة وإزالة الحدود الاستعمارية بين المسلمين، تعلو كلّ يوم أكثر فأكثر، كيف لا والأمّة تردّد قول نبيها صلى الله عليه وسلم: " ثمّ تكون خلافة على

مشروع قانون الطوارئ في تونس محاولة لتركيز شريعة الغاب

أ. محمد زروق

الخبر

أوصى الائتلاف المدني من أجل الأمن والحريات مجلس نواب الشعب بعدم الموافقة على مشروع قانون تنظيم حالة الطوارئ في صيغته الحالية، أو إدخال تعديلات وتنقيحات جوهرية تضمن الحقوق والحريات الأساسية التي يحميها الدستور والإتفاقيات الدولية. وأوضح في وثيقة أصدرها يوم الخميس 14مارس الجاري أنّ مشروع القانون هذا يتضمن العديد من الإجراءات الإدارية الصارمة التي تؤدي إلى تقييد حقوق وحريات الأفراد وتخفيف الضمانات التي تحميها دون التأكّد من أن الوضعية تتطلب ذلك، كما أن الشروط المذكورة لإعلان حالة الطوارئ تعد غير دقيقة وقابلة لتأويل واسع.

التعليق:

يتّفق جميع النّاس على الضرورة الملحّة والحتمية لوجود قوانين - سواء أكانت مدوّنة أم عرفية- من مقتضياتها انتظام العلاقات التي بها يتكوّن أيّ مجتمع، والتّي لولاها لما أمكن لهذه العلاقات أن تستمرّ، وبالتالي يكون المجتمع وفي أي لحظة من الزمن عرضة للانهيار. ولمّا كانت القوانين مجموعة من القواعد السلوكية التي تنظّم العلاقات في المجتمع كان من أهمّ تلك القوانين تلك التي تنظّم علاقة الحاكم بالمحكوم.

بين السلطة والتسلّط

عند الحديث عن السلطة إنّما نتحدّث عن النفوذ والسطوة والسيطرة والغلبة والقدرة على فرض الإرادة واستخدام القوّة، ولذلك تغري السلطة عشّاق الثروات في الإمساك بها لأنها من أقوى الوسائل في تحقيق هذه الثروات وتنميتها، ولعل تحكّم حيتان المال بالسلطة هي من أبرز سمات هذا العصر الرأسمالي، بل تغري حكّامًا بالاستبداد والبطش والظلم بعد أن تسلّموها مخلصين للناس راغبين برعاية شؤونهم بكلّ أمانة وصدق وتفانٍ. من هنا توافق العقلاء على ضرورة أن تتضمّن القوانين مجموعة من القواعد التي تضبط تصرّفات الحاكم وتحدّد صلاحياته وتنظّم علاقته برعيّته التي أوكلته رعاية شؤونها.

المقاربة التاريخية

إلّا أنّه تسلّم الحكم في بلاد المسلمين حكّام لا يمتّون بصلة حقيقية لهذه الأمة، صنعهم الغرب الكافر المستعمر على عينه ثقافيًا وفكريًا، فلم تنشأ هذه الدول - المسمّاة دول الإستقلال بعد سقوط دولة الخلافة- نشوءًا طبيعيًا يجعل علاقة الحاكم فيها بالمحكوم تلبّي الحاجة التي لأجلها ينتصب الحاكم على رأس السلطة، وهي رعاية شؤون الناس، وإنّما أُنشئت لتحول دون قيام الدولة التي تعبّر حقيقةً عن هويّة الأمّة الإسلامية وهي الدولة الإسلامية التي قضى الغرب مئات من السنين في حالة حرب معها إلى أن تمكّن من إزالتها فعليًا.

ما معنى إعلان حالة الطوارئ ؟

إعلان حالة الطوارئ أو قانون الطوارئ، كما عرّفه البعض: هو نظام دستوري استثنائي قائم على فكرة الخطر المحيق بالكيان الوطني يسوغ اتخاذ السلطات المختصة لكلّ التدابير المنصوص عليها في القانون والمخصّصة لحماية أراضي الدولة وبحارها وأجوائها كلًّا أو جزءاً ضدّ الأخطار الناجمة عن عدوان مسلّح داخلي أو خارجي، ويمكن التوصّل لإقامته بنقل صلاحيات السلطات المدنية إلى السلطات العسكرية أو الأمنية.

بهذا المعنى فإنّ قانون الطوارئ لا يلجأ إليه إلّا على سبيل الاستثناء لمواجهة ظروف محدّدة بحيث يفترض إيقاف العمل به فور زوالها.

مشروع قانون تنظيم حالة الطوارئ

يعود تنظيم حالة الطوارئ في تونس إلى الأمر عدد 50 لسنة 1978 الذي وقع استصداره على خلفية أحداث ما يعرف بالخميس الأسود التي اندلعت يوم 26 جانفي 1978، ومنذ ذلك التاريخ بقي هذا النص التشريعي، الإطار القانوني المُنظم لحالة الطوارئ. إلاّ أنّ رئاسة الجمهورية قدّمت بتاريخ 18 نوفمبر 2018، مبادرة تشريعية تقترح إطارا تشريعيا جديدا ينظّم حالة الطوارئ، ثمّ إنّ مجلس الوزراء صادق عليه منذ أربعة أشهر وأحاله إلى البرلمان، حيث تواصل لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية مناقشة فصول مشروع هذا القانون وسط تباين آراء النواب، بين من يرى ضرورة التسريع في المصادقة على مشروع هذا القانون وإنهاء العمل بأمر 1978 وبين من يؤكد على ضرورة التريّث في مناقشته، نظرا إلى أنه يتضمن الكثير من النقاط الخطيرة الماسة بالحقوق والحريات.

ويُشار إلى أن رئيس الدولة، قرر التمديد في حالة الطوارئ في كامل البلاد لمدة شهر واحد، إبتداء من يوم 7 مارس 2019 إلى غاية 5 أفريل 2019، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب.

فصول من مشروع القانون

وينص في تونس مشروع القانون على أن حالة الطوارئ يعلنها رئيس الجمهورية بعد استشارة رئيس الحكومة ومجلس الأمن القومي، وذلك لمدة أقصاها ستة أشهر مع إمكانية التمديد لمدة ثلاثة أشهر على أقصى تقدير.

وتعلن حالة الطوارئ «بكامل تراب الجمهورية أو بجزء منه في حالة حصول أحداث تكتسي خطورتها صبغة الكارثة أو في حالة خطر وشيك يهدد الأمن والنظام العام وسلامة الأفراد والمؤسسات والممتلكات والمصالح الحيوية للدولة «.

صلاحيات واسعة

ويسمح مشروع القانون للوالي أن يتخذ جملة من الإجراءات في نطاق مرجعه الترابي وتحت ذريعة المحافظة على الأمن العام من مثل منع تجول الأشخاص والعربات، وتنظيم إقامة الأشخاص أو «تحجيرها» (منعها).

ويمكن للوالي أيضا أن يتخذ قرارا بالغلق المؤقت للقاعات المخصصة للعروض والاجتماعات العمومية والمحلات المفتوحة للعموم، ومنع الاجتماعات والتجمعات والمظاهرات التي من شأنها أن تشكّل خطرا على الأمن والنظام العام.

تفتيش وتنصت

كما يمنح مشروع قانون الطوارئ المقترح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية من قبيل إصدار قرارات في إخلاء بعض المناطق أو عزلها، وتسخير الأشخاص والممتلكات لضمان حسن سير المرافق العمومية والأنشطة الحيوية.

ويسمح قانون الطوارئ الجديد للوزير بأن يضع تحت الإقامة الجبرية كل شخص يتعمد ممارسة نشاط من شأنه تهديد الأمن والنظام العام، كما يسمح له بالاطلاع على مراسلاته واتصالاته وحجز جواز سفره وإخضاعه للمراقبة.

المزيد من الصلاحيّات لوزير الداخلية

ويمكن أيضا لوزير الداخلية بموجب القانون إصدار قرار بتفتيش جميع المحلات الخاضعة لسريان قانون الطوارئ ليلا ونهارا، ويشمل التفتيش النفاذ إلى الأنظمة المعلوماتية وجميع الأجهزة الإلكترونية والرقمية الموجودة بالمكان.

ويتيح المشروع إمكانية إصدار وزير الداخلية أمرا بتعليق نشاط أي جمعية ثبتت مساهمتها أو مشاركتها خلال حالة الطوارئ في أعمال مخلة بالأمن والنظام العام، أو يمثل نشاطها عرقلة لعمل السلط العمومية مع ضمان حق الطعن.

ويتضمّن مشروع القانون أيضا عقوبات زجرية للمخالفين تتراوح بين السجن والغرامة المالية.

إنقلاب على الثورة وعودة للمربّع الأوّل

تعالت أصوات داخل البرلمان وخارجه تحذر من مخاطر تمرير مشروع القانون بصياغته الحالية، بدعوى تهديده للحقوق والحريات، وتكريسه لعودة الاستبداد بمنح سلطة تقديرية مبالغ فيها لرئيس الجمهورية ووزير الداخلية والوالي .

حيث طالب البعض بضرورة السحب الفوري لمشروع قانون الطوارئ وإعادة صياغته، مشددا على عدم دستوريته، إذ أنّ هذا المشروع يعطي سلطة مطلقة لرئيس الجمهورية في إعلان حالة الطوارئ أو تمديدها دون الرجوع للبرلمان وسط تغييب واضح للسلطة التشريعية .

إضافة إلى أنّ فصول القانون الواردة غير دقيقة وحمّالة معاني فيما يتعلق بتحديد حالات «الخطر الوشيك» الموجبة لإعلان حالة الطوارئ، مما قد يفتح باب التأويل لخدمة السلطة التنفيذية لتكون عصا غليظة في وجه الشعب.

ودون نسيان خطورة منح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية وللوالي، خصوصا فيما يتعلق بالتنصّت على المكالمات الهاتفية والتجسس على الأشخاص وتقييد حرياتهم تحت ذريعة قانون الطوارئ دون الرجوع للقضاء.

تشريع للاستبداد

إنّ من أهمّ الوسائل التي اعتمدتها بعض الأنظمة الحاكمة لاستباحة كرامات الناس وأموالهم ولإيداعهم أفواجًا في السجون والزنازين حمايةً للكرسيّ ومن يتربّع عليه: هي قوانين الطوارئ.

فهذا القانون يعطي السلطة التقديرية المطلقة للجهات التنفيذية بدءا من رئيس الجمهورية مرورا بوزير الداخلية وصولا إلى الوالي في شرح وتفسير غموض بعض المصطلحات الواردة في فصول مشروع القانون والتي تفتح الباب واسعا لتأويل القوانين وتكييفها لخدمة السلطة. فلا شكّ أنّ كلّ هذا يشرع للاستبداد ويفتح باب التقديرات الشخصية للسلطة التنفيذية تحت ذريعة حفظ الأمن لما تضمنه من فصول فضفاضة وغير دقيقة قد تشرع لتجاوز قوانين سابقة هم وضعوها وصادقوا عليها، فلا يقلقهم أن يمحوا باليمنى ما كتبوه باليسرى.

القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

بيان صحفي

كارثة الرّضّع تُسقط القناع عن الوضع المأساويّ للرّعاية الصّحّيّة في تونس وتكشف فشل النّظام في رعاية وحماية أهله

فاجعة مؤلمة هزّت الأسبوع الماضي الرّأي العامّ في تونس، وفاة 15 رضيعا في مستشفى وسيلة بورقيبة وفق الإحصائيات الرسمية والعدد في تزايد؛ فقد ذكر المتحدّث باسم النّيابة العامّة في تونس يوم الجمعة 15 آذار/مارس أنّ "عدد الرّضع الذين توفّوا في مستشفى وسيلة بورقيبة بلغ 15"، مصيبة تتلوها أخرى أبشع منها تفضح دولة لا ترعى أهلها.

لم يسلم من فساد هذه الدّولة والقائمين عليها كبير ولا صغير ولا حتّى رضيع... فدولة الحداثة هذه تحارب أهل الزّيتونة في عقيدتهم وتعلن حقدها على أحكام معلومة من الدّين بالضّرورة كحكم زواج المسلمة بالكافر وحكم القوامة وأحكام الميراث... تقوم بذلك رافعة شعارات تحرير المرأة وإنصافها وحمايتها سالكة كلّ السّبل المعوجّة من نشر للفاحشة والتّشجيع على الزّنا ودفع المرأة للانفلات من وصاية الرّجل، وهي بذلك تتبّنى منهج الغرب في تدمير الأسرة وتفكيكها بالولوج إلى عالم المرأة وتهميش تفكيرها وإفساد مفاهيمها ولكنّها تهمل رعايتهم في أبسط ضروريّات حياتهم وتذيقهم الفقر والجوع وتنهك أجسادهم، فلا علاج من الأمراض ولا وقاية منها؛ إذ تفتقر المستشفيات للمعدّات الطّبّية والإطار الطّبّي، كما تشهد نقصا فادحا في الأدوية، حتّى إنّ بعض الأطبّاء المخلصين أطلقوا صرخات فزع لأنّهم يشهدون الموت البطيء لآلاف المرضى نتيجة عدم توفّر الأدوية... دولة ترمي بمسؤوليّاتها إلى الجمعيّات الخيريّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ لتخفّف عنها العبء وتتملّص من واجباتها، وصار همّها الوحيد تنفيذ إملاءات غربيّة تقضي بتهميش كلّ القطاعات ورهنها للمستعمر الذي يرتع في البلاد ويشرف على أعمالها في كلّ الميادين.

كارثة وفاة الرّضّع في مستشفى الرّابطة واحدة من المصائب التي حلّت بأهل الزّيتونة في ظلّ نظام لا يعرف للصّلاح طريقا... نظام تحكمه ثلّة تتكالب على المصالح وتتقاذفها التّجاذبات السّياسيّة التي رمت بالبلاد والعباد في هوّة سحيقة مليئة بالكوارث المتعاقبة الواحدة وراء الأخرى. وأقصى ما يمكن أن تقوم به هذه الشرذمة العميلة هو أن تفتح وزارة صحّتها "تحقيقا عاجلا في الحادثة"... عن أيّ تحقيق عاجل تتحدّث وزارة الصّحّة؟! هل ستحدّد فعلا المسؤوليّات وتبيّن من وراء هذه الحادثة؟ هل ستحقّق لمعرفة أسباب هذا الإهمال ومن المتهم الحقيقيّ في وفاة الرّضّع؟

تسارعت الإجراءات بين تنقّل قاضي التّحقيق ورئيس الحكومة إلى المستشفى للمعاينة والمتابعة وبين استقالة لوزير الصّحّة وبين دعوة رئيس الجمهوريّة لانعقاد مجلس الأمن القومي... الجميع في حالة استنفار ولكن تسمع جعجعة ولا ترى طحنا! فهل سيعالجون المشكلة أم كلّ هذا لذرّ الرّماد في العيون ولامتصاص غضب أهل الضّحايا وأهل تونس عموما الذين استنكروا هذه الجريمة الشّنيعة واتهموا النّظام العاجز عن توفير الرعاية الصحّيّة للنّاس؟!

يصادف يوم هذه الكارثة الـ8 من آذار/مارس يوم الاحتفال بعيد المرأة! هذا العيد الذي جعلته الأنظمة المتعاقبة في تونس منذ بورقيبة مرورا ببن علي وصولا إلى ما بعد الثّورة، مناسبة تُضخّ فيها الأموالُ الضّخمةُ للاحتفال بها وتُكرّس لتثبيت تاريخها وسائل الإعلام والتّعليم. فأين هي المرأة من عيدها هذا؟!

سقطت الأقنعة وتعاقبت الكوارث التي عرّت الأوضاع الحقيقيّة التي تعيشها المرأة في تونس! سقطت الأقنعة لتظهر أنّ المرأة تعاني الفقر والقهر والحرمان... تعاني ضغوطا جعلتها تعيش مرهقة منهكة مهانة! أين المكاسب التي حصلت عليها المرأة والتي تحسدها عليها بقيّة نساء الدّول الأخرى؟! أهو الموت أثناء الولادة بسبب نقص المعدّات في المستشفيات أم عدم وجود أطبّاء مختصّين يقومون بتوليدها لتموت مخلّفة حسرة في نفوس أهلها وأسرتها؟ أم هو الهلاك بعد السّقوط من شاحنة تركبها لتنقلها لمكان عملها الذي تقضي فيه السّاعات الطّوال لتعود آخر النّهار بدنانير قليلة علّها تساهم في توفير حاجات الأسرة ومتطلّبات الأبناء؟!

أيّ عيد هذا الذي يحتفلون به للمرأة وهي ترى أبناءها يموتون حرقا أو انتحارا أو غرقا؟! أين هي من هذا العيد وأبناؤها يموتون بأيادٍ خبيثة لا ترقب فيهم إلّا ولا ذمّة فتغرقهم في بحار المخدّرات التي لا نجاة منها؟ أيّ عيد هذا وهي تعود إلى بيتها ثكلى تحمل صغيرها في "صندوق كرتوني" وعيونها حبلى بالدّموع؟!

بلد عقبة بن نافع... بلد الزّيتونة... بلد تتقاذفه الكوارث والمصائب فتكشف تردّياً فاحشاً في كلّ المستويات! يحدث هذا والحكومة غير آبهة بآلام النّاس فلا تعمل على حلّ مشاكلهم فهي تهيم في وادي مصالحها والنّاس تائهون في واد آخر أعناقهم مشرئبّة ترقب من يخلّصهم ممّا هم فيه... حكومة لا تستفيق من سباتها إلّا عند حدوث مصيبة لتسرع بالتّنديد والاستنكار وإظهار الاهتمام "المزعوم" وتفتح تحقيقات تغلق ولا تفتح إلّا لتحقيق مآرب سياسيّة وللحفاظ على المناصب. حكومة يوأد في ظلّها الرّضّع الأبرياء فلا تقتصّ من المجرمين، وكيف تفعل ذلك وهي معقلهم؟!

إنّنا في القسم النّسائيّ في المكتب الإعلامي المركزيّ لحزب التّحرير ندين هذه الحادثة الأليمة ونتقدّم بالتّعازي الحارّة لأمّهات هؤلاء الرّضّع الذين نحتسبهم عند الله ملائكة وطيورا في جنّته ونسأل الله أن يلهمهنّ الصّبر والسّلوان. كما ونلقي بمسؤوليّة ما حدث على النّظام الفاسد الذي يحكم البلاد، والقائمين على تنفيذ تشريعاته الباطلة الظّالمة، ونتوجّه إلى حرائر تونس فنقول: يا حفيدات عقبة! لقد تبيّن لكنّ أنّ هذا النّظام القائم هو نظام عميل لا ينفّذ إلّا ما يمليه عليه المستعمر وهو عاجز عن رعايتكنّ ورعاية أبنائكنّ، بل إنّه السّبب المباشر في كلّ ما تعانينه من مشاكل وهموم، فهو الذي باع ثروات بلادكنّ وقتل أبناءكنّ، فلا تجعلن مطلبكنّ بسيطا لا يحقّق الغاية ولا يغيّر الواقع، وليكن هدفكنّ أسمى من مجرّد تغيير وجوه كالحة بائسة والإتيان بوجوه أخرى أشدّ سوادا وبؤسا فكلّها تنفّذ أوامر المستعمر، واعملن على تحقيق الغاية الكبرى والأرقى: تغيير هذا النّظام بقوانينه وأحكامه الوضعيّة الفاسدة وإقامة نظام ربّ العالمين الذي فيه الخير كلّه لكنّ ولكلّ نساء العالم.

يا نساء بلد الزّيتونة! التّغيير لا يكون إلّا جذريّا... لذا نناشدكنّ الشّدّ على أيادينا والدّعوة معنا بدعوة رسول الله حتّى نبني معا دولة حقيقيّة لا وهميّة تعزّكنّ وتعزّ البلاد وتعيد المسلمين جميعا سادة أعزّاء في ظلّ نظام ربّ العالمين «خِلَافَةٌ رَاشِدَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

القطاع الصّحّي في تونس: فساد يتفاقم ....كيف السّبيل لعلاجه ؟

زينة الصامت

الخبر:

شهدت ولاية قابس اليوم وفاة طفل بإحدى المصحّات الخاصّة بالجهة في ظروف غامضة حيث أكّد الطّبيب المباشر لحالته نقلا عن أمّ الفقيد أنّ الوفاة حصلت إثر حقنة من قبل ممرّضة متربّصة وفق ما أكّدت ما تسبّب له في انفجار رئتيه.

وأشارت أمّ الضّحيّة أنّ حالة الطّفل كانت مستقرّة وعاديّة قبل أن تتعكّر بسبب الحقنة مباشرة، حيث أكّدت أن طبيب المصحّة أخبرها أنّه توفّي بسبب خطأ طبّيّ. (المصدر : سيرين نيوز " : 16 مارس 2019)

التّعليق:

منذ أيّام قليلة هزّت تونس فاجعة الرّضّع الذين ماتوا في مستشفى الرّابطة ومازال أهاليهم يتجرّعون مرارة فقدانهم وهاهي حادثة هذا الطّفل تجدّد الألم وتزرع في النّفوس شعورا بالقهر إذ كشفت عن فساد منظومة صحّيّة لا ترعى صغيرا ولاكبيرا, منظومة لا توفّر أدوية للمرضى ولا معدّات ولا إطار طبّي أو شبه طبّي لتبيّن خور هذا القطاع الذي صار النّاس يشكون تقصيره وعجزه.

من القطاع العامّ الذي أعلن إفلاسه في رعاية النّاس الصّحيّة توجّه النّاس مكرهين إلى القطاع الخاصّ - رغم الأثمان الباهظة وتكاليف العلاج المجحفة – آملين في رعاية صحّيّة أفضل . لكن خاب فألهم ولاقوا الإهمال حتّى في هذا القطاع وتتالت الأنباء المؤلمة التي نقلت حوادث ذهب ضحيّتها العديد: أطفالا كانوا كهذا الطّفل ذي 11 عاما أو نساء حوامل توفّين نتيجة الإهمال واللاّمبالاة والأخطاء الطّبّيّة.

من المسؤول عن هذه الحوادث؟ ماهي أسباب تدهور القطاع الصّحّيّ وخاصّة العموميّ؟ هل هي التّقصير والإهمال أم هي السّياسة التي تدعو إلى إنعاش القطاع الخاصّ والقائمين عليه من رجال الأعمال؟ هل هي الأخطاء الطّبّيّة البشريّة أم هي السّياسات المنتهجة التي تنبثق عن نظام رأسمالي فاسد أنتج فسادا في القطاع الصّحّيّ وغيره من القطاعات وبثّ مفاهيم تقوم فقط على تحقيق المصالح الماديّة دون اعتبار لحياة الفرد ولا لتوفير حاجياته الأساسيّة.

إنّ ما يقع في المستشفيات الحكوميّة والمصحّات الخاصّة من حوادث تؤدّي بحياة الكثير من النّاس مردّه هذا النّظام الرّأسماليّ العفن المطبّق على العباد والذي تحكّم في الرّقاب فأذاق النّاس الويلات وجعلهم يحيون القهر والفقر والحرمان لا يأمنون على حياتهم ولا على حياة أبنائهم.

نظام سرطانيّ تفشّى في جسد الأمّة فأصابها الضّعف والوهن وعليها استئصاله وتغييره تغييرا جذريّا يصحّح المفاهيم ويزرع الشّجرة الطّيّبة التي في ظلّها يحيا النّاس في رعاية أحكام ربّهم وحمايتها! يحيون في ظلّ دولة الكفاية والرّعاية والحماية ! دولة لا يحملون في كنفها همّ حاجاتهم الأساسيّة من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحّيّة فهي مسؤولة عن توفيرها لهم... إنّها دولة الخلافة الرّاشدة الثّانية على منهاج النّبوّة التي سيشهد بعدلها وحسن معاملتها كلّ من سيعيش في كنفها كما كان ذلك أيام قيامها. فلنشمّر عن سواعدنا ونعمل لإعادتها حتّى يعود للنّاس الأمن والطّمأنينة والحياة الطّيّبة.

في الانتخابات...(1/2)

أ. بسّام فرحات

حدّث أبو ذرّ التونسيّ قال :ونحن على مشارف الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة (أكتوبر/نوفمبر 2019) طفا على السطح مجدّدا ذاك التساؤل التقليديّ (هل سيشارك حزب التحرير في الانتخابات أم لا...؟؟) وقد اتّخذ هذه السنة شكل الاستفهام الإنكاريّ المحفوف بجرعة زائدة من التلبيس والضبابيّة، إذ تزامن طرحه مع دعوة أحد الأطراف التي كانت محسوبة على الحزب (ولم تعد) إلى خوض غمار الانتخابات والمشاركة فيها...هذا التصرّف الفردي والرأي الشخصيّ الذي لا يمثّل إلاّ صاحبه عمّم وأسقط على حزب التحرير بوصفه موقفا رسميّا له وعدّه هواة الصيد في المياه العكرة من إعلاميين وسياسيّين (مناورة سياسيّة في إطار تبادل الأدوار مع حركة النهضة) ممّا أثار سيلا من الاستفسارات وموجة من التشكيك في مبدئيّة الحزب، كما أجّج نقاشات ساخنة حول جواز المشاركة في الانتخابات من عدمه ناهيك وأنّ الانتخابات في المطلق كأسلوب للانتقاء والاختيار جائزة شرعًا، وقد مارسها المسلمون مباشرةً بعد وفاة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم في سقيفة بني ساعدة...إلاّ أنّ الفعل الانتخابيّ مختلف - واقعا وحكما - عن الممارسة الانتخابيّة: فواقع الانتخابات في المطلق أنّها وكالة في الرأي وقد أقرّها الرسول صلّى الله عليه وسلّم ومارسها مع الأنصار في بيعة العقبة الثّانية بقوله (أخرجوا إليّ منكم إثني عشر نقيبًا يكونون على قومهم بما فيهم كُفلاء) أي انتخبوا ووكّلوا من بينكم اثني عشر شخصًا يمثّلون الأوس والخزرج بين يديّ...وهذه الوكالة تأخذ حكم الأمر الذي حصلت فيه حلاّ وحرمة: فالوكالة في تشريع قوانين الكفر حرام أمّا الوكالة في المحاسبة على أساس الإسلام حلال وهكذا، بحيث أنّ الممارسة الانتخابيّة من وجهة نظر الإسلام محكومة بظروفها وملابساتها مقيّدة - مجالا وموضوعا وحجيّة - بأحكام الإسلام وواقع المسلمين ودولتهم بما يجيز لنا أن نتساءل :ما هو حكم الشرع في المشاركة في الانتخابات في ظلّ الوضع التونسيّ الرّاهن..؟؟ وكيف يتنزّل هذا الحكم على واقع الانتخابات البلديّة فالنيابيّة ثمّ الرئاسيّة..؟؟

الانتخابات البلديّة

إنّ الأصل في جهاز البلديّة أنّها مؤسّسة إدارية خدماتيّة مستقلّة عن السّلطة السياسية تقدّم خدماتٍ للمتساكنين في دائرتها من قبيل التنظيف والتّنظيم والمرافق والإداريّات في حدود المباح...فنشاطها يندرج ابتداءً في خانة المسائل البسيطة غير الشّرعية ولا الفنيّة التي لا تحتاج إلى تفكير ورويّة، فهي محلٌّ للآراء المجرّدة المؤدّية إلى العمل والتي يؤخذ فيها برأي الأغلبيّة...من هذا المنطلق وعلى هذا الأساس فإنّ المشاركة في الانتخابات البلديّة - ترشّحًا وترشيحًا - والدّخول في المجالس البلديّة والنّشاط ضمنها جائز من حيث الأصل...لكن بالرّجوع إلى الواقع الحالي لجهاز البلديّة في تونس نلاحظ انزيادًا خطيرًا عن مناطه أفقده صفته وبالتّالي حكمه شرعًا: فالبلديّة الحاليّة ليست مؤسّسة إدارية خدماتية مستقلّة عن السّلطة السياسية إنّما هي جهاز تنفيذيّ يتبع عمليًا الحكومة، أي جهازًا حكوميًا يتعاطى سياسة الحكومة ويجمع النّاس تأييدًا لها، ومن ثمّة تُلزمها السّلطة بأيّ نشاط سياسي تُريده وتمنعُها من أيّ نشاط لا تُريده ولو كانت فيه مصلحة العامّة...كما أنّ المجلس البلدي يباشر عمليًا إعطاء التّراخيص لأمور محرّمة شرعًا ويتصرّف في الأموال العامّة بطريقة غير مشروعة، هذا فضلاً عن كونه صوريًا يستطيع النّظام إلغاء قراراته حتّى لو اتّخذها بالإجماع...بل إنّ جهاز البلديّة أصبح بمقتضى مجلّة الجماعات المحليّة الجديدة جزءا لا يتجزّأ من الحكم في إطار ما يسمّى (بالحكم المحلّي) كأرضيّة لتجزئة السلطة وإضعاف الدّولة وإيجاد موطئ قدم للكافر المستعمر فيها، ناهيك وأنّ البلديّات التونسية أصبحت أوكارًا لنشاطات مشبوهة واتفاقيّات مريبة وهبات مشروطة...من هذا المنطلق فإنّ المناط الشّرعي للبلديّة قد تغيّر وتبعهُ تغيُّر في الحكم من الإباحة إلى الحرمة: فلا يجوز الاشتراك في الانتخابات البلديّة لا ترشُّحًا ولا ترشيحًا ما دام واقعها على النّحو المذكور بحيث فقدت صبغتها الإداريّة الخدماتيّة المستقلّة وأضحت معولا لتفتيت الحكم ومنفذا للاستعمار وأدواته...

الانتخابات النيابيّة

حتى نتمكّن من إعطاء الحكم الشرعيّ في الانتخابات النيابيّة - ترشّحا وترشيحا وعضويّة - يجب أن نحدّد واقع البرلمانات أو المجالس النيابيّة وصلاحيّاتها :فهي مجالس تتكوّن من أشخاص منتخبين بصفتهم وكلاء لتمثيل الأفراد والجماعات في الرّأي...هذا الواقع - أي الوكالة في الرّأي - يقرّه نظام الخلافة وهو موجود ومعمولٌ به في الدّولة الإسلاميّة حيث يتجسّد في شكلين أساسيّين: مجلس الأمّة ومجلس الولاية الذين ينوبان عن الأمّة في الشّورى والمحاسبة والمطالبة وإظهار الشّكوى والتظلّم... والبرلمان - وإن كان يتّفق مع مجلس الأمّة في أصل الصّلاحية (إبداء الرّأي) - إلاّ أنّه يختلف عنهُ جوهريًا في مجالات الرّأي ومواطنه وحُجّيته... ويتّضح هذا الاختلاف من خلال الصّلاحيّات الموكولة إلى البرلمان والأعمال التي يقوم بها، وأبرزها خمسة...

أوّلاً: التّشريع أي وضع الدّساتير وسنّ القوانين التي تلتزم بها السّلطتان التنفيذيّة والقضائيّة...

ثانيًا: انتخاب رئيس الدّولة أي التوكيل في الحكم بصرف النّظر عن طبيعة ذلك الحكم...

ثالثًا: منح الثّقة أو حجبها عن الحكومة على أساس الدّستور المعمول به...

رابعًا: المصادقة على الاتفاقيّات التي تعقدها الحكومة مع سائر الدّول...

خامسًا: المحاسبة على أساس الدّستور القائم أي بما يُجيزهُ دستور البلاد...

وهي كلّها أعمال مناقضة للشرع مناقضة بيّنة:

- فالتّشريع في البرلمان هو مناكفة لله تعالى في أخصّ حقوقه (إن الحُكم إلاّ لله)، ووضع بشري لأنظمة وقوانين مناقضة للإسلام، وقد عدّهُ القرآن الكريم ربوبيّةً من دون الله (اتّخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله)...

- وانتخاب رئيس للدّولة لا يحكم بشرع الله هو توكيلٌ في حرام وهو غير جائز لأنّه يعني الرّضا بالحكم بغير ما أنزل الله والله تعالى يقول (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)...

- واتخاذ الدّستور الوضعيّ أساسا لمنح الثقة أو حجبها عن الحكومة هو تزكية صريحة لقوانين الكفر ورضى بالتحاكم إليها من دون شرع الله ودعم للظّالمين وإثم وعدوان والله تعالى يقول: (وتعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)...

- وكذلك المحاسبة على أساس الدستور الوضعيّ القائم فهي مطالبة سافرة بتطبيق أنظمة الكفر والالتزام بها من دون الإسلام وتحاكم إلى الطّاغوت وقد نهانا الله عنه نهيًا مغلّظا (يريدون أن يتحاكموا إلى الطّاغوت وقد أُمِروا أن يكفروا به)....

- أمّا صلاحيّة المصادقة على الاتّفاقيّات فهي تقنين وإنفاذ لاتّفاقيّات مجحفة مشبوهة مع الغرب الاستعماري قائمة على قوانين الكفر تفتح له باب التّدخل في شؤون المسلمين ونهب ثرواتهم على مصراعيه وتجعل للكفّار سبيلاً على البلاد والعباد والله تعالى يقول (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً)...

بين الحرمة والجواز: وجدوى المشاركة في الانتخابات النيابيّة

وبناءً على هذا المناط يحرُم شرعًا المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة - ترشُّحًا وترشيحًا - والدّخول إلى المجالس النيابيّة لسنّ قوانين الكفر أو إخضاع الإسلام لرأي الأغلبيّة أو انتخاب رئيس علماني أو تزكية وزارة تتحاكم إلى الطّاغوت أو محاسبة الحُكّام على أساس دستور وضعي أو التّفريط في مقدّرات المسلمين لأعدائهم، فهي وكالة في حرام فيها مباشرة عمل كفر وإقرار بواقع كفر...إلاّ أن هذه الحرمة المغلّظة تبقى رهينة مناطها الكُفري الذي تعلّق بها، أمّا إذا ما تغيّر المناط لصالح محاسبة الحكّام على أساس الإسلام والصّدع بكلمة الحقّ دون خوف أو مجاملة أو نفاق فإنّ دخول المسلم إلى البرلمان يصبح جائزًا وإن لم يكن واجبًا... ودليل ذلك مستمدٌّ من فعل الرّسول صلّى الله عليه وسلّم : فقد كان يغشى مجالس المشركين ونواديهم لتبليغهم رسالة الإسلام والتّفاعل معهم، كما أُثر عنه دخوله لدار النّدوة في قريش - وهي بمثابة البرلمان اليوم - لإقامة الحجّة وقول كلمة الحقّ، فليس في ذلك إقرار بواقع الكفر بقدر ما هو توظيف لمنبر واعتلاء لمنصّة من أجل الدّعوة لتغيير واقع الكفر، وهذا جائز...

وكان حزب التّحرير في الانتخابات البرلمانيّة الأردنية سنوات (1954 - 1956) قد رشّح مجموعة من شبابه منهم الشيخ أحمد الدّاعور الذي وصل إلى مجلس البرلمان وأبلى البلاء الحسن ممّا اضطرّ النظام الأردني إلى وضعه رهن الإقامة الجبريّة...لكن لا بدّ من توفّر جملة من الشّروط لجواز المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة وتتلخّص في النّقاط التّالية...

أوّلاً: أن يكون المترشّح سافرًا متحدّيًا معتبرًا النّظام القائم نظام كفر وحكمًا بغير ما أنزل الله يجب قلعه من أساسه...

ثانيًا: أن يقدّم نفسه للنّاخبين بوصفه وكيلاً عنهم في المحاسبة على أساس الإسلام لا في سنّ التشاريع الوضعيّة وممارسة صلاحيّات النوّاب...

ثالثًا: أن يتّخذ من البرلمان منبرًا لإبداء الرّأي الشرعي وحمل الدّعوة الإسلاميّة...

رابعًا: أن لا يقترح أي قانون وضعي ولا يصوّت مطلقًا...

خامسًا: أن لا يشارك في انتخاب أيّ رئيس دولة يحكم بالدّستور الوضعي وما انبثق عنه من قوانين...

سادسًا: أن لا يمنح الثّقة لأيّة حكومة ...

سابعًا: أن يحاسب على أساس الإسلام وأن لا يطالب بتطبيق القوانين الوضعيّة أو الالتزام بدستور الكفر...

ثامنًا: أن لا يؤدّي القسم على احترام دستور الكفر والمحافظة عليه تحت أي ظرف من الظّروف...

غير أنّ مشاركة بعض شباب الحزب في الانتخابات البرلمانيّة كانت في زمن لا يعرف

فيه النّاس الحزب فكانت أسلوبا من أساليب إظهار الدّعوة إلى استئناف الحياة الإسلاميّة، أمّا اليوم وقد صار الحزب معروفا مشهورا ظاهرة دعوته فإنّه في غنى عن برلمان للتعريف بنفسه بل صارت مشاركته أدعى أن يلتبس الأمر على المسلمين وأن يرسّخ فيهم مفهوما خاطئا، ذلك أنّ النّاس اليوم ينتظرون تغييرا حقيقيّا، وأملوا في مجلس تأسيسيّ يغيّر النّظام الفاسد ويجعل الحكم للإسلام فخاب أملهم إذ خان نوّاب التأسيسي الأمانة وأبعدوا الإسلام من الحكم تحت ضغط الدّول الاستعماريّة، ثمّ بقي لهم شيء من أمل في برلمان ينتخبونه لعلّه يخفّف عنهم وطأة الظّلم فخاب أملهم من جديد زبان للجميع أنّ البرلمان في تونس كما في غيره من البلاد إن هو إلا مجلس للأقوياء يفرضون فيه القوانين بقوّة المال والنّفوذ ليضمنوا مصالحهم، ولقد شاهد النّاس عيانا كيف تمرّ المظالم دون أن يعبأ الحكّام بمعارضة النّاس واحتجاجاتهم فضلا عن أن يعبؤوا بمعارضة نائب أو بضعة نوّاب معزولين، ولأجل ذلك فلئن كانت المشاركة في الانتخابات وفق الشروط المذكورة أعلاه شرعيّة غير أنّها تطيل عمر الفساد وتجعل النّاس ينتظرون سنوات أخرى أملا كاذبا بالتحرّر من الاستعمار وإزالة المظالم، لن يتحقّق.

ولذلك كانت الأولويّة اليوم وقد رأى النّاس أنّ البرلمان لا يغيّر شيئا بل يرسّخ الفساد والظّلم ويسبغ عليه مشروعيّة مغشوشة ظالّة مظلّة، فإنّ الأولويّة اليوم أن يتّجه النّاس جميع النّاس إلى إزالة النّظام برمّته وإزالة أركانه ووضع نظام ربّ العالمين موضع التّطبيق لأنّ المشكلة في النّظام الوضعي الذي جعل القويّ يأكل الضّعيف وقد جاء الرسول صلّى الله عليه وسلّم بنظام من عند ربّ النّاس أجمعين يردّ الحقوق لأصحابها ويكون فيها الضعيف قويّا حتّى يعود إليه الحقّ ويكون القويّ فيها ضعيف حتّى يُأخذ منه الحقّ. ويكون الجميع عبادا لله متساوين أمام الأحكام الشرعيّة فلاحصانة لرئيس ولا لمرؤوس ولا نائب بل الجميع محاسب بأحكام الإسلام العادلة.

التدريبات العسكرية المشتركة سبيل للكفار المستعمرين على المسلمين

عبد الواحد عبد الواحد

الخبر:

أوردت وكالة تونس افريقيا للأنباء : رست السفينة الحربية الأمريكية "يو أس أس ايرلينغتون" (USS Arlington) بميناء حلق الوادي بالضاحية الشمالية للعاصمة، وذلك في إطار التعاون والتدريب المشترك بين القوات العسكرية البحرية التونسية ونظيرتها الأمريكية، وفق ما أكده قائد السفينة الأمريكي، الذي أفاد بأن السفينة سترسو بالميناء لبضعة أيام.

وتحمل السفينة على متنها قوة عسكرية مدرعة، تتكون من ناقلات جنود المارينز ومدرعات حربية ميكانيكية برمائية متطورة.

وتتكون القوة العسكرية من ألف جندي، 400 منهم يتبعون قوات البحرية الأمريكية و600 من قوات المارينز التي يمكنها أن تقوم بعمليات على الأرض.

التعليق:

تأتي هذه التدريبات المشتركة في إطار ما يزعمونه "التعاون العسكري التونسي الأمريكي" بذريعة الحرب على الإرهاب، وهو تدخّل أمريكي سافر في المنطقة قبلت به الفئة الحاكمة باتّفاقيّات مهينة مع أمريكا تجعل من تونس منطلقا لعمليّات عدائيّة في كلّ المنطقة

ومعلوم أنّ "الحرب على الإرهاب" فزّاعة أمريكا لتبرير تدخلها في بعض المناطق المهمة كشمال إفريقيا والشرق الأوسط، خاصة في ظلّ ما تشهده هذه البلاد من حراك وثورات على الأوضاع القائمة التي صاغها الاستعمار للمحافظة على نفوذه وهيمنته. ومعلوم أنّ الدول الاستعماريّة: أمريكا وأوروبا تعمل جاهدة على إجهاض هذه الثورة والالتفاف عليها لما تمثّله من خطر على وجودها خاصة وأنّ هذه الثورة ليست مجرّد انتفاضة لتغيير أشخاص بل هي ثورة على الأنظمة التي فرضتها الدّول الغربيّة، هذا الوعي الجديد الذي نطقت به الجماهير من تونس إلى مصر فليبيا فاليمن فالشّام فالسودان فالجزائر... صار يؤرّق أمريكا وأوروبا لأنّ الشعوب الإسلاميّة لم تقبل "البدائل" التي اصطنعتها أمريكا وأوروبا وظهر للجميع أنّ المسلمين في كلّ البلاد الإسلاميّة رافضون رفضا للأنظمة الحاكمة بعد الثّورة لأنّها بدائل مغشوشة بدليل استمرار التحرّكات يوميّا وتوسّعها لتشمل بلدانا أخرى كالسودان والجزائر، وبدليل المقاطعة الواضحة للانتخابات لقطاعات واسعة في تونس ومصر رفضا للديمقراطيّة باعتبارها نظاما لم ينجح إلا في إعادة رسكلة النظام الذي ثارت عليه الجماهير. كما ظهر للجميع تنامي الوعي عند الأمة على الإسلام بديلا سياسيّا وحضاريا وأساسا للتغيير؛ خاصّة في سوريا حيث رفض المسلمون هناك مشروع الدّولة المدنيّة والدّيمقراطيّة ونادوا بها واضحة جليّة أنّ الشعب يريد الخلافة ويريد تطبيق شرع الله ولذلك حاصرت أمريكا سوريا وأدخلت إليها عملاءها إيران وحزب إيران المسمّى "حزب الله" ولمّا فشلت عزّزت بروسيا الذين انهالوا على سوريا تدميرا وقتلا لتركيع السوريين وجعلهم يقبلون بالنّظام الغربي وبعملاء الغرب.

ومن هذه الزاوية نفهم وجود قوّات صليبيّة أمريكيّة في البحر المتوسّط، هي قوّات مرابطة مستعدّة للتدخّل مهمّتها الوحيدة تركيع شعوب المنطقة وجعلها تقبل بالمشروع الاستعماري الدّولة المدنيّة وجعلها تقبل بعملاء الغرب، ولم تكتف القوّات الصليبيّة بدخول البلاد بل صارت تشرك معها قوّات تونسيّة في تدريبات العسكرية المشتركة لمحاربة هذا التوجّه الجديد الذي ظهر في ثورة الشعوب الإسلاميّة نحو الإسلام، وعليه فإنّنا نقول إنّ دخول السفينة الحربيّة الأمريكيّة إلى ميناء حلق الواد هو حرب على المنطقة وشعوبها وهو تمكين لأعداء الأمة (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا) من القضاء على أي محاولة للتحرر الحقيقي ورهن أمننا الداخلي والخارجي بأيدي هذه الدول الاستعمارية.

أليست هذه خيانة؟ أليس إدخال قوّات معادية إلى البلاد مشاركة في الاعتداء على البلاد وأهلها خيانة عظمى؟

نعم لقد صارت خيانة "الحكّام" واضحة لا تحتاج إلى دليل، ولم يبق للشعوب الإسلاميّة الثائرة إلاّ:

- أن تعدّل بوصلة الثورة لتواصلها نحو التحرّر من الاستعمار بالتخلص من هؤلاء الخونة العملاء الذين لولاهم لما تمكّنت القوّات الصليبيّة الأمريكيّة والأوروبيّة المعادية أن تدخل بلادنا. قال تعالى: "...وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً" وهو إخبار من الله سبحانه أنّ الكافرين لا يتسلّطون على المؤمنين إلا إذا ابتعدوا عن الإسلام وأحكام الله وتواصوا بالباطل وفشا فيهم المنكر وتقاعدوا عن التوبة والعمل لتطبيق أحكام الإسلام، فيكون تسلّط العدوّ حينئذ من جهة المسلمين؛ كما قال تعالى : وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم". وهذا واضح فيما نعيشه اليوم أنّ الكفّار المستعمرين ما كان لهم أن يدخلوا بلادنا لولا تواطؤ حفنة من العملاء الضّعفاء الذين تراهم في كلّ مناسبة يردّدون أنّهم شركاء لأمريكا وأوروبا وأنّه لا بدّ لهم من هذه الشراكات حتّى تتحقّق التنمية ويعمّ الازدهار.... هذه الأقاويل هي مدخل كلّ مصيبة إذ جعلت الفئات الحاكمة في الشعوب الإسلاميّة مصيرنا بأيدي أعدائنا، فكان من الطّبيعيّ أن تكون حالنا مصائب متتالية ومآتم لا تنقطع، وملايين مشرّدة ضائعة ومئات الملايين جائعة مهانة...

- وإذا كان الأمر على هذه الصّورة فإنّ واجب الشعوب الإسلاميّة الثائرة أن تستند إلى إسلامها العظيم الذي حرم الاستعانة بالكفار والمشركين وخاصة في ما يهم الشؤون العسكرية والأمنية لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تستضيئوا بنار المشركين) رواه أحمد والنسائي.

قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ " (المائدة 51).

من المجرم الحقيقي الذي هو وراء مجزرة نيوزيلندا؟

كتبه عثمان بخاش لجريدة الراية

أكثر ما لفت نظري في البيان "المانيفستو" الذي نشره مجرم نيوزيلندا كان جوابه على السؤال: هل عندك كراهة شخصية ضد المسلمين؟ وكان جوابه: "المسلم، أو المسلمة، الذين يعيشون في بلادهم؟ كلا. أما المسلم/المسلمة الذين يختارون غزو بلادنا والعيش على أرضنا فأنا لا أحبهم (استعمل لفظ لا أحبهم). المسلم الوحيد الذي أكره (وليس لا أحب) هو الذي اعتنق الإسلام من بني جلدتنا، ونبذ تراثنا وثقافتنا وبالتالي أصبحوا خونة لعرقهم. نعم هؤلاء أكرههم". وقد كرر دعوته في بيانه إلى ضرورة استئصال المسلمين "الغزاة"، أي المهاجرين و"الخونة" أي أولئك الذين اعتنقوا دين الإسلام.

في جوابه هذا نجد مفتاحا لفهم نفسية الكراهية التي عمل قادة الغرب وحكامه عبر عقود، بل قرون من الزمن، على زرعها في نفوس شعوبهم لحملهم على كراهية الإسلام والمسلمين، وكل ما يمت لهم بصلة. وحين نعلم أن الإسلام يقوم على قاعدة "لا إكراه في الدين" وأن المسلمين، عبر القرون، لم يُكرهوا أحدا على الدخول في دين الله، كما يشهد بذلك الأعداء قبل الأصدقاء، ويشهد بذلك الواقع التاريخي المتمثل ببقاء أقوام شتى من غير المسلمين يعيشون بين ظهراني المسلمين، فالسؤال يصبح: كيف نفسر ضخ هذه الكراهية المتجذرة في نفوس الجهلة من أبناء الغرب؟ حتى يهود الذين ذُكبوا بمحاكم التفتيش سيئة الصيت التي أقامتها الكنيسة في الأندلس لم يجدوا ملاذا آمنا لهم سوى النزوح إلى ديار المسلمين.

ثم ألا يسأل هذا المجرم نفسه: لماذا يدخل الناس في الإسلام؟ لو أنه هو وأمثاله، كانوا منصفين وزعموا أن دين الحضارة الرأسمالية العلمانية يقوم على عقيدة صحيحة وفهم راسخ يسنده الدليل الدامغ على صحة معتقداتهم، إذن لماذا قرر هؤلاء نبذ تلك المعتقدات خاصة في ظل حالة الضعف التي تهيمن على المسلمين الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم وأهلهم لا من "القنابل الذكية" وصواريخ "توماهوك كروز" ولا من رجال مخابرات الحكام المجرمين الذين ينافسون حكام الغرب في التنكيل بكل من يدعو لكسر قيود التبعية للغرب والعبودية للحضارة الغربية؟ وقد سبق لجورج بوش في خطابه أمام مجلسي الكونغرس في 20/9/2001 أن أجاب على السؤال الذي طرحه بنفسه: "لماذا يكرهوننا؟ لأنهم يكرهون حضارتنا وحرياتنا وحقنا في انتخاب حكومتنا، يكرهون هذا المشهد (الديمقراطي أي في الكونغرس)".

نعم هكذا هم يقتلون القتيل ويمشون في جنازته! زعم بوش وعصابته في الحكم أنه سيتخلص من نظام صدام حسين ليجعل من العراق واحة للديمقراطية ونموذجا يحتذى، بينما أزكمت فضائح سجون أبو غريب وغوانتامو وباغرام الأنوف وكشفت سوءات الحضارة الرأسمالية التي لا تشبع من دماء الشعوب المستعمرة ولا تكتفي من نهب الثروات، كما يكشف تاريخهم الأسود في إبادة الهنود الحمر، وفي قتل الشعوب وتدمير بلادها حيثما حلوا في أفريقيا وآسيا وصولا إلى الحروب العالمية فيما بينهم، وصولا إلى مباركتهم لجرائم سفاح مصر السيسي (الذي لم يستح قادة أوروبا من الجلوس في حضنه في القمة الأخيرة في شرم الشيخ بعد أيام من إعدامه لثلة من شباب الكنانة الأطهار) وتغطيتهم لجرائم بشار الكيماوي.

نعم المجرم الحقيقي وراء جريمة نيوزيلندا هو حكام الغرب الذين أشاعوا السياسات التي تشيطن الإسلام والمسلمين، وتغرس روح الكراهية والحقد على الآخرين. يستوي في ذلك ترامب الذي دعا علانية إلى منع المسلمين من دخول أمريكا حين كان مرشحا للانتخابات وقيامه بفرض حظر على دخولهم بعد وصوله إلى سدة الحكم، وقد صرح مجرم نيوزيلندا بأن ترامب قدوة له في محاربة المسلمين وليس بصفته سياسياً بارعاً، يستوي مع بوريس جونسون وزير الخارجية البريطاني الذي تهجم على النساء المسلمات، ومع عضو الكونغرس الأمريكي ستيف كينغ الذي حذر من "أننا لا نستطيع تجديد حضارتنا بأبناء المهاجرين"، يوافقه في ذلك لورا أنغراهام وهي إعلامية في وكالة فوكس نيوز الموالية لترامب التي قالت إن أمريكا (البيضاء) قد تلاشت بسبب طوفان المهاجرين الذين غيروا التركيبة السكانية لأمريكا.

ومن هذا القبيل التصريحات المتكررة للساسة الأوروبيين مثل فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر، الذي نصب نفسه مدافعا عن الحضارة الأوروبية النصرانية متعهدا بالتصدي للخطر الداهم بانتشار المسلمين في أوروبا، ومثله وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني المنتمي إلى المنظمة اليمينية (الرابطة الشمالية) الذي سلط الضوء على خطر المهاجرين في إيطاليا ليصرف الانتباه عن جرائم عصابات المافيا التي نهبت مليارات اليوروات من جراء طمرها لـ125 ألف متر مكعب من النفايات السامة شمال نابولي، كما كشف السيناتور بياترو غراسو في تصريحه: "للأسف فإن الحكومة الإيطالية أعطت الأولوية للتصدي للمهاجرين بتضخيم خطرهم بأنهم الخطر الداهم، بدل أن تتصدى للمشاكل الحقيقية كعصابات المافيا التي يزداد قادتها غناء وثراء". (صحيفة الغارديان البريطانية 12/2/2019).

فساسة الغرب يضخمون فزاعة خطر المهاجرين على حساب التصدي للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها المجتمعات الغربية، وهذا ما يجد طريقه إلى بعض النفوس المريضة التي تمتلئ حقدا وكراهية ضد الإسلام والمسلمين.

في مواجهة هذا كله نجد أن الإسلام يخاطب الناس جميعا بدعوة الحق ليعيشوا في ظلاله برباط أخوة العقيدة التي لا تميز بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى [يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ].

اللهم ارحم ضحايا المسلمين في نيوزيلندا وتقبلهم في عليين.

التفاف الحكام العملاء على الثورات لن يؤدي إلى إيقافها

أحمد الخطواني

مُخطئ من يظن أنّ الحكام العملاء سينجحون في إجهاض ثورات شعوبهم عبر استخدام شتى أساليب الخداع والمُراوغة للالتفاف حول إرادة التغيير لدى الجماهير، فلم تعد هذه الأساليب القذرة بقادرة على وقف طوفان الشارع العارم الذي أدرك حجم تآمر الزُمَر الحاكمة، واكتشف ألاعيبها، وفقد ثقته تماماً بوعودها البرّاقة الكاذبة.

وعلى سبيل المثال كانت أساليب الالتفاف تلك مفضوحة ومكشوفة في كلٍّ من السودان والجزائر حيث تندلع فيهما آخر الثورات، ولم يستطع مُدبرّوها إخفاء أهدافهم الخبيثة من ورائها، فأساليبهم المُبتذلة لم تعد تنطلي على الناس، وأظهرت بكل وضوح حقيقة دوافعهم الحقيرة ونواياهم الخبيثة.

ففي السودان اتخذ البشير في مواجهة الانتفاضة الأساليب القديمة نفسها التي عفا عليها الزمن، من مثل تغيير الحكومة، وتعيين حكومة جديدة بتغيير بعض الوجوه، وإعلان حالة الطوارئ، وتعيين رجال من العسكريين الموالين له في مفاصل السلطة، وإطلاق وعود زائفة جديدة بالإصلاح، وتعطيل التعديل الدستوري الذي يسمح بتجديد ولايته مؤقتاً ريثما تهدأ الأوضاع.

وفي الجزائر اتخذت القيادة الحاكمة التي تتستر بمومياء بوتفليقة قرارات مُشابهة، مثل تعيين رئيس جديد للوزراء، وتعطيل الانتخابات، والتراجع عن ولاية خامسة لبوتفليقة، وتشكيل ندوة سياسية برئاسة وجوه عتيقة بائسة لتعديل بعض المواد الدستورية، والإشراف على انتخابات جديدة في غضون سنة من دون بوتفليقة، في مُحاولةٍ لتخفيف زخم المظاهرات، ووأد الحراك الشعبي.

لكن بالرغم من كل ما اتخذوه من أساليب إلا أنّ الاحتجاجات لم تهدأ، وانتفاضة الجماهير لم تخمد حِدّتها لا في السودان ولا في الجزائر، ومطالب الحراك ما زالت تتطوّر وتتبلور يوماً بعد يوم، فأصبحت الشعارات التي تُرفع لا تقتصر على مطالب حياتية اقتصادية محدودة، بل تعدّت ذلك وارتفع سقفها ليصل إلى المُناداة بإسقاط النظام.

وفي الجمعة الماضية رُفعت في مسيرات الجزائر شعارات جديدة تُعبّر عن رؤية جديدة مثل: لا للتمديد، لا توجد دقيقة يا بوتفليقة، لا للتدخل الأجنبي، نعم للدولة الإسلامية.

لقد كُسر حاجز الخوف تماماً، وانفجر الغضب الشعبي كبركانٍ مُتفجّر، ولم تتمكّن الدولة في السودان ولا في الجزائر من تهدئة الشارع، كما عجزت المعارضة التقليدية عن تمثيل المُنتفضين، ودخل البلَدان في حقبة جديدة من العمل الثوري الكفاحي والسياسي النضالي، وبدت ملامح موجة جديدة من الثورات الجامحة تجتاح بلادنا الإسلامية.

إنّ انسداد الأفق السياسي السائد في البلاد الإسلامية لا شك أنّه سيفتح الباب على مصراعيه للقيام بعملية التغيير السياسي الشاملة، التي ستنتهي بلا ريب بإقامة الحكم الإسلامي (الخلافة الراشدة على منهاج النبوة) المُنقذ للأمّة، والمُفضي إلى رفعتها ونهضتها.

فمَثل الحكام الطواغيت أتباع الكافر المُستعمر في القيام بأي دور إصلاحي ذي بال، وعجزهم عن تحقيق أي نصر بسيط على أعداء الأمّة، وتفريطهم المكشوف بمقدّسات وحقوق الناس البديهية، وارتباطهم حتى النخاع بمُخطّطات الدول الكافرة العدوة، وانخراطهم في إعلان الحرب على الإسلام بحجة وجود (الإرهاب)، كل ذلك إنما هو دليل قاطع على الدفع بالثورات نحو المزيد من التأجيج والاشتعال، والسير بها بخطاً واثقة باتجاه التغيير الحقيقي.

لقد بلغت بلادنا الإسلامية في هذه الأيام نهاية الطريق في مسيراتها القومية والوطنية الفاشلة على يد المضبوعين بالثقافة الغربية، وآن الأوان لتتلمس طريق نهضتها من جديد، فقد جرّبت بعد هدم الدولة العثمانية في المائة سنة المُنصرمة كل النماذج الفكرية والسياسية الوضعية، ولم تجْنِ منها سوى الخراب والضياع والمهالك، لذا فقد آن لها أنْ تعود إلى إسلامها وإيمانها، وإلى حضنها الدافئ ونبعها الصافي.

والعودة إلى أصولها وجذورها لا يعني إلا العودة إلى العيش في ظل حكم الإسلام، ودولة الإسلام، الخلافة الراشدة على منهاج النّبوة، التي بها تعلو الأمّة وترتقي إلى أعلى مراتب المجد والعظمة.

الجيش الفرنسي ينزل إلى الشوارع لقمع محتجي السترات الصفراء وأوامر بإطلاق النار

ظهرت وحدات من الجيش الفرنسي إلى جانب الشرطة في باريس، للتعامل مع احتجاجات السترات الصفراء المستمرة ضد الرئيس إيمانويل ماكرون. يأتي ذلك بعد أن شهدت العاصمة الفرنسية أعمال عنف كبيرة خلال تجمعات الأسبوع الماضي.

وانضم الجيش الفرنسي إلى الشرطة في باريس، السبت، للتعامل مع احتجاجات السترات الصفراء "المستمرة للأسبوع التاسع عشر على التوالي ضد السياسات الإقتصادية للرئيس إيمانويل ماكرون.

ومُنع المحتجون من التجمع في الشانزليزيه بعد نهب متاجر ومؤسسات وعمليات تخريب في مطلع الأسبوع الماضي مما دفع الحكومة إلى استدعاء وحدات من الجيش في ما أطلق عليه اسم "عملية سنتنيال".

وبدأت مجموعات صغيرة من المتظاهرين تتجمع في مناطق أخرى من باريس وغيرها من المدن الفرنسية الكبيرة في أحدث الاحتجاجات التي بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني بعد غضب عامّ من زيادة الضرائب على الوقود.

وأشار رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب في بيان له إلى أنه ابتداء من هذا السبت "ستُحظر احتجاجات السترات الصفراء في الأحياء التي كانت أشد المناطق تضرراً بمجرد رؤية ما يشير إلى وجود جماعات متطرفة واعتزامها التسبب في أضرار في باريس والمدن الرئيسية الأخرى".

دون أن يتطرق إلى حقيقة دوافع تواصل هذه الاحتجاجات من كونها ناجمة عن فشل سياسات الليبرالية للاقتصاد الرأسمالي في فرنسا وما جرته من طبقية صارت تستفحل بين فئات الشعب الفرنسي، وأضرت بمستوى عيش الفرنسيين الذين يجمعون على اعتبار ماكرون رئيسا لبنوك وروتشيلد لا رئيسا لفرنسا. والذين ازداد يقينهم في عدم امتلاكه لحلول اقتصادية بعد مواجهتهم بالشرطة والجيش في الشوارع.

ادارة «الفيسبوك» تضغط لمنع سن قوانين لحماية خصوصية البيانات

ثائر سلامة

الخبر:

الجزيرة: أظهرت وثائق داخلية مسربة من فيسبوك أن شبكة التواصل الإجتماعي فايسبوك تساوم سياسيين حول العالم بتعهدها بتقديم استثمارات وحوافز مقابل ممارستهم ضغوطا نيابة عنها، لمقاومة سن قوانين لحماية خصوصية البيانات.

وتكشف تلك الوثائق - التي اطلعت عليها صحيفة الأوبزرفر البريطانية - عن عملية دولية لكسب تأييد مئات البرلمانيين والمشرعين الآخرين وجهات رقابية، في محاولة من فيسبوك للتأثير على صناع القرار في أرجاء العالم، خاصة في دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكندا والهند وفيتنام والأرجنتين والبرازيل وماليزيا ودول الاتحاد الأوروبي الـ28. وجاء في تلك الوثائق أيضا أن رئيس الوزراء الإيرلندي قال إن بلاده ستمارس نفوذها الكبير - بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي - دفاعا عن مصالح فيسبوك، مع أن المفترض من الناحية الفنية أن تبقى على الحياد.

التعليق:

أولا: إن وضع التشريع بيد البشر جريمة كبرى في حق الإنسان، وكثيرا ما يفضي ذلك إلى سن القوانين والأنظمة التي تخدم مصالح الشركات الكبرى، على حساب سواد الناس. ففي كندا على سبيل المثال، وفي عام 2015، اتهمت النيابة العامة الكندية شركة "إس إن سي-لافالان"، وهي شركة للبناء والهندسة، برشوة مسؤولين ليبيين للتأثير على منح عقود بين عامي 2001 و2011، وبالتالي يجب أن تحاكم الشركة على أساس ارتكابها جريمة مقاضاة جنائية، قام الحزب الليبرالي الحاكم في 19 أيلول/سبتمبر 2018 بتمرير تعديلات على القانون الجنائي الكندي حيز التنفيذ، وفيه يُسمح للسلطات بإجراء ما يُعرف باتفاقية الادعاء الآجلة "Deferred Prosecution Agreement"، وهو إجراء يسمح للسلطات القضائية والنيابية الكندية، وتحديداً "الادعاء العام الفيدرالي"، بالتفاوض مع الشركات والمؤسسات المرتكبة لمخالفات قانونية على دفع غرامة بدلا من التقاضي حتى الإدانة الجنائية، وهي إدانات إن حدثت قد تُوقف أي شركة عن العمل لعشر سنوات في المتوسط داخل السوق الكندي وعالميا.

لم يتم الربط حينها مباشرة بين هذه التعديلات في القانون وبين محاكمة الشركة المذكورة، حتى طفت على السطح فضيحة ضغط الحكومة الليبرالية على المدعي العام الكندي السابقة جودي ويلسون-رايبولد لمعاملة الشركة المذكورة وفقا للتعديل الجديد في القانون، وهكذا فإن الشركات الكبرى تعمل مع المشرعين في كبريات الديمقراطيات لتفصيل القوانين بالصورة التي تتناسب مع مصالحها، وتجنبها المآزق القانونية.

ثانيا: تقف الديمقراطية العلمانية أمام مأزق دستوري تشريعي ضخم حين تجد نفسها عاجزة عن وضع مجموعة من القيم القابلة للتحقيق في الواقع، دون الاصطدام بين هذه القيم، بحيث تدمر بعضها بعضا، وحين ذلك لا تعدو تلك القيم أن تكون مستحيلة التطبيق، أو تتحول إلى مجرد شعارات جوفاء، مثل تحقيق حرية التعبير وحماية حقوق المرء بالمحاكمة العادلة تتصادمان مع قانون الأدلة السرية في أمريكا والذي يحرم المتهم من معرفة جريمته ومن الدفاع عن نفسه بحجة أن عرض أدلة جريمته يهدد الأمن القومي، فلا هو يعرفها ولا القاضي ولا يحق له الدفاع عن نفسه، فالقوانين تناقض المقاصد وتناقض بعضها بعضا، وهذا التناقض جذري ينسف أوله آخره، وليس بالتناقض العرضي الذي يحل إشكاله.

ومن أمثلة ذلك: حين أراد حزب المحافظين في كندا تمرير قانون الأدلة السرية، كان يواجه مقاومة شديدة في البرلمان لفظاعة شكل القانون، فقام الحزب بزراعة عميل وسط شباب مسلمين، حاول إقناعهم بالقيام بأعمال إرهابية، ولفق لهم تهما إرهابية بأنهم كانوا يريدون تفجير البرلمان ومقرات الدولة، وثارت ضجة إعلامية كبيرة الأصداء، فلما جاء يوم التصويت لم يجرؤ على معارضة القانون أحد، ومر القانون، ثم دارت الأيام ولم تثبت التهم والقضايا على أي من المتهمين، ولم يراجع أحدٌ أحداً بتسلسل الأحداث، وأضحى القانون قانوناً.

ومن أمثلة ذلك: حين تتجسس الدولة على قلة يهددون الأمن - بزعمهم - ثم تستمرئ الأمر فتسحب التجسس ليعم الناس كلهم بالتجسس الإلكتروني الذي يحصي على الجميع أنفاسهم وخطواتهم وتفكيرهم ورغباتهم وطبائعهم، لاستعمال هذا كله لتباع المعلومات للأحزاب السياسية، وللمسوِّقين للسلع، وأصحاب رأس المال، وللأجهزة الأمنية، فإن الخصوصية قد ذهبت بغير رجعة، فالقانون الثاني نسف الأول بلا رحمة.

من المفروض أن تهدف التشريعات والقوانين الناظمة لعلاقات المجتمع تحقيق قيم معينة يضعها المفكرون أو المشرعون، وقد تصطدم هذه القيم برغائب السياسيين وأصحاب رأس المال، فتظهر فورا لديهم مشاكل تظهر قصور نظرتهم الْقِيَمِيَّةِ، ونظرتهم التشريعية فتضرب التشريعاتُ القيمَ، وتضرب وقائع حياة الناس تلك القيم المثالية الهلامية، فتستحدث الدولة من الثنائيات حول إشكاليات تناقض القيم مع التشريعات مع واقع الحياة في تلك المجتمعات! لتضرب بها تلك القيم أو لتجعل الدولة لنفسها ذريعة في الحد منها وتحجيمها ومحاكمة من يؤمن بها! من ذلك مثلا: اصطدمت الدول الغربية الحديثة بهذه الثنائيات التي أجهزت على البقية الباقية من مقاصد التشريع لديهم ومع قيم حضارتهم:ثنائية: **الحرية – الأمن**، **ثنائية: الخصوصية – الأمن**، فتتدخل الدولة وأجهزتها الأمنية في خصوصيات الناس وتتجسس عليهم بكل السبل الإلكترونية بحجة الحفاظ على الأمن! فأخذت الأنظمة الغربية تشرع قوانين تزيد من سلطة الدولة في مراقبة الأفراد والحد من حرياتهم وخصوصياتهم، مظنة إفسادهم في المجتمعات وتعديهم على الأمن العام والصالح العام، واحتج الناس على الدولة بأنها تتجسس عليهم، ثنائية:تدخل **الدولة في السوق – منع تدخلها**، **ثنائية: حرية التعبير – القذف**! فإن لم يرق لهم التعبير قالوا عنه إنه تجاوز حرية التعبير إلى القذف،ثنائية: حرية التعبير – خطاب الكراهية، فما أسهل أن يحاكم الرأي الذي ظن صاحبه أنه من باب حرية الرأي المكفولة إلى خانة الحض على الكراهية، فيكون سببا في سجنه، ومعلوم أن تعريفات الكراهية والقذف وما أشبه هي تعريفات هلامية يسهل تغييرها ووضع أي رأي تحتها ليسهل محاكمة قائله وهكذا، بل زادوا على ذلك، فبعد عقد اتفاقيات حرية التبادل التجاري، أرادت أمريكا التضييق على صناعات الصلب والألومنيوم ففرضت عليها رسوما باهظة حين تستوردها من الغير، بحجة تعارضها مع الأمن القومي، ثنائية: حرية التبادل التجاري – الأمن القومي! وهكذا تتعارض القيم التي يراد لها أن تكون مرجعية للقانون مع القوانين ومع أنظمة المجتمع! وتستعمل الدولة القيم وتأويلاتها بشكل يسمح لها أن تحاكم الأفراد والهيئات على ما لا يروق لها من تصرفاتهم..

إن هذا كله يبين بشكل واضح عجز المشرع البشري عن أن يصوغ قوانين تتصف بالعدل، وتحقيق القيم والمثل المجتمعية التي بها تصلح المجتمعات، وتدافع عن حقوق الرعية في وجه المتنفذين وأصحاب رأس المال، في حين إن التشريع الإسلامي حلق عاليا فوضع قيما ومقاصد وأنظمة للدولة والفرد والمجتمع تصوغ العلاقات على أساس من العدل والحكمة، وبناء الأنظمة المجتمعية، والإنسان الصالح، والتي تضمن تناسق وانسجام هذه القيم، وعدم تعارضها، وتضمن أن تصب التشريعات في إقامتها في الواقع دون تعارض أو إخلال. "وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ"

مأساة أسرى فلسطين من مأساة أقصاها وكامل أرضها المباركة

م. باهر صالح
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير - فلسطين

الخبر:

قال نادي الأسير الفلسطيني إن حالة من التوتر الشديد تسود معتقل «ريمون» وتحديداً في قسم (1)، وهناك أنباء أولية عن حرق غرف داخل القسم، وسماع أصوات تكبيرات. وبين نادي الأسير أن المواجهة بين الأسرى وإدارة المعتقل تصاعدت صباح يوم الاثنين، عقب قيام الإدارة بنقل 90 أسيراً من أصل 120 أسيراً يقبعون في قسم (7)، إلى قسم (1) وذلك بعد أن نصبت أجهزة تشويش داخله. يُشار إلى أن الأسرى رفعوا مستوى المواجهة مع إدارة معتقلات الاحتلال، بعد سلسلة عمليات قمع نفذتها بحقهم منذ مطلع العام الجاري، إضافة إلى قيامها بنصب أجهزة التشويش في محيط عدد من الأقسام لا سيما في معتقلي «ريمون والنقب». وكالة معا الإخبارية.

التعليق:

وهكذا يتواصل مسلسل عنجهية الاحتلال وغطرسته على الأسرى المستضعفين في سجونه وسط صمت مطبق وسكون مخز من حكام المسلمين عربا وعجما وأهل القوة في بلاد المسلمين.

فيهود يواصلون اعتقال أبناء فلسطين، ويمعنون في إذلالهم والتضييق عليهم، بحقد أعمى ولؤم لا يعرفه إلا من عايش يهود وخبرهم، وكل ذلك في بث حي وبعلم القاصي والداني، دون أن يتحرك من أجلهم أحد أو يغيثهم مغيث.

إنّ مأساة الأسرى وقضيتهم هي جزء من قضية فلسطين وهي وليدة القضية الأم، والتفكير بنصرة الأسرى وإغاثتهم يجب أن يكون من خلال الحل الأصيل، وليس من خلال جعجعات إعلامية أو فتات من الأموال أو خطابات في الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان التي ما رأينا منها خيرا منذ أن عرفناها، بل نصرتهم تكون بتحرير فلسطين بأقصاها وأهلها وأسراها من دنس الاحتلال ورجسه، وهو ما يتطلب تحرك جيوش المسلمين الرابضة في ثكناتها لأداء هذه المهمة.

وبغير ذلك ستبقى فلسطين، ويبقى المسجد الأقصى، ويبقى الأسرى، تحت نير الاحتلال، وبراثن يهود، وسيبقى جرح فلسطين نازفا مهراقا. [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ].

تصريحات ترامب بخصوص الجولان صفعة جديدة للحكام الخانعين

قال ترامب: لقد حان الوقت لاعتراف الولايات المتحدة بسيادة "إسرائيل" على الجولان..

تصريحات ترامب لا تقدم ولا تؤخر شيئا في حقيقة أن الجولان وفلسطين كاملة هي أراض إسلامية محتلة، فالأمة لا تستمد رؤيتها أو شرعية وجودها أو صفة أراضيها من الكافرين المستعمرين، إنما هم الحكام الذين يرتمون في أحضان الغرب ويتذللون لكسب رضاه للمحافظة على كراسي حكمهم المتهالكة.

إن تصريحات ترامب صفعة جديدة للخانعين، وهي كذلك تأكيد جديد للأمة أن لا سبيل أمامها سوى بإقامة خلافتها التي تحرر أراضيها المحتلة وتطهر مقدساتها وتقضي على كيان يهود وتشرد به من خلفه من الأمريكان والأوروبيين المستعمرين.

أخر اقتراحات يهود: وضع الجنود في مخابئ لحمايتهم من سكاكين الصبيان

تراجع جيش الاحتلال عن قراره ببناء غرف محصنة لجنوده على الحواجز العسكرية والمفترقات الرئيسية، على ضوء تزايد عمليات الطعن وإطلاق النار عليهم، وكانت قوات الاحتلال قد شرعت بوضع الغرف المحصنة، ثم ورد بأن الجيش سيعود ويزيل الغرف المحصنة التي أقامها. ويأتي تراجع يهود عن وضع الغرف المحصنة، في ضوء ضغوط كبيرة مورست على الجيش للامتناع عن هذا الاجراء، الذي سيتم تفسيره على أنه دفاع مفرط ضد العمليات الفلسطينية.وقال نفتالي بينيت، رئيس حزب "اليمين الجديد" عضو الكابينت: "إن قرار مؤسسة الدفاع، بعد عمليات القتل في يهودا والسامرة، بوضع الجنود في مخابئ، هو قرار مشين، هكذا لا ننتصر على الإرهاب".

واقع ينطق بجبن يهود وخوار كيانهم، جنودهم المدججون بالسلاح لا يحتملون صبيانا بسكاكين مطبخ، يقفون كالبلهاء لا يحركون ساكنا إذا ما هاجمهم صبي مقدام، وكأن صاعقة أصابتهم، حتى دفع قادتهم إلى التفكير بوضع الجنود في مخابئ كالفئران، ثم بعد ذلك تأتي السلطة ومعها حكام المسلمين ليقولوا لا قبل لنا بدولة يهود ولا سبيل إلا بالسلام والمفاوضات معهم!

إنّ جبن يهود وخوارهم الماثل للعيان يجب أن يكون حافزا إضافيا لجيوش المسلمين لتتحرك لنصرة فلسطين وقلع الاحتلال من الأرض المباركة، فذاك أمر هين عليها، فوق كونه واجبا عليها.

الشاب عمر أبو ليلى أفضى إلى ربه شهيدا إن شاء الله، وبقي الخزي والعار لحكام المسلمين

أعلن جيش الاحتلال اغتيال الشاب عمر أبو ليلى منفذ عملية سلفيت التي أدت إلى مقتل يهوديين وإصابة ثالث الأحد، بعد محاصرته والاشتباك معه في قرية عبوين غرب رام الله مساء الثلاثاء الفارط، كما أصيب أربعة فلسطينيين بجراح خلال الاشتباك. وقال رئيس المجلس القروي في قرية عبوين ناجي حمد للجزيرة نت إن أكثر من أربعين آلية عسكرية اقتحمت القرية بعد تسلل وحدات خاصة في سيارات محملة بالخضار، وشرعت في محاصرة أحد المنازل في البلدة القديمة لأكثر من ساعتين. وأطلق الاحتلال خلال العملية وابلا من الرصاص الحي وقذيفتين على الأقل باتجاه المنزل الذي تحصن به الشاب.

رحم الله الشاب عمر أبو ليلى فقد أفضى إلى ربه شهيدا إن شاء الله، وبقي الخزي والعار لحكام المسلمين وعلى رأسهم السلطة الفلسطينية الذين صمتوا صمت أهل القبور ولم يحركوا ساكنا أمام هذه الغطرسة والوحشية التي يتعامل بها كيان يهود مع فلسطين وأبنائها، ويتوعدون ويزبدون ويرعدون دون أن نسمع لأحد من حكام العرب والمسلمين همسا أو ردا.

نعم ما كان ليهود أن يستأسدوا على أهل فلسطين لو رأوا ردا من حكام المسلمين أو جيوشها، وهو ما يعزز القناعة بضرورة العمل لدفع جيوش الأمة للتحرك سريعا من أجل تحرير فلسطين ونصرة أهلها وأقصاها.

الحوار السوداني الأمريكي وزيارة (سارتر) قراءة لما بين السطور

أحمد رشاد - الخرطوم

اختتم وفد أمريكي، في يوم الأربعاء 20/02/2019م على رأسه سيريل سارتر المساعد الخاص للرئيس الأمريكي، ويرافقه مدير دائرة أفريقيا بالأمن القومي، اختتم زيارة إلى الخرطوم، التقيا خلالها بوزير الخارجية الدرديري ومساعد الرئيس فيصل حسن إبراهيم، وبحث الجانبان مسيرة الحوار بين البلدين، لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والجدير بالذكر أن السودان في هذه القائمة منذ العام 1993م، بسبب اتهام أمريكا للسودان بإيواء الإرهابيين. هذه الزيارة، وما سبقها من زيارات، هي محطات مرت بها المحادثات بين البلدين، فلماذا تأتي هذه الزيارة في هذا التوقيت؟ ولكن قبل الإجابة لا بد من تثبيت بعض الحقائق كما يلي:

الحقيقة الأولى، إن الغرب الكافر وعلى رأسه أمريكا، لديه مشروع يقضي بإقصاء الإسلام بالكلية عن حياة هذه الأمة، تحت لافتات (الإرهاب)، وقد صرح بذلك الرئيس الأمريكي ترامب حيث قال: (سنعزز تحالفاتنا القديمة، وسنشكل أخرى جديدة، وسنوحد العالم المتحضر كله ضد (الإرهاب الإسلامي المتطرف)، الذي سوف نزيله من على وجه الأرض).

أما الحقيقة الثانية، فإن ساسة الغرب عندما يذكرون مصطلح (الإرهاب)، فهم بذلك يقصدون الإسلام، بوصفه نظام حياة ونمط عيش مغايراً للحضارة الغربية، ولا يوجد لديهم أدنى فرق بين الإسلام و(الإرهاب)، فهما عملة واحدة.

أما الحقيقة الثالثة، فهي أن الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية، هي أنظمة وظيفية مرتبطة بالغرب بلا استثناء، ومنها نظام الإنقاذ في السودان الموالي لأمريكا، فهو أداة بيدها، وعبره تمرر أمريكا مؤامراتها على السودان، وأوضح شاهد على ذلك هو تصريح وزير خارجيةالسودان السابق غندور حيث قال: (إن فصل الجنوب كان في الأساس مؤامرة قبلنا بها).

واستئناساً بهذه الحقائق، واستناداً للنظر من زاوية الإسلام، نقول لقد بدأت المحادثات بين أمريكا والسودان منذ مدة ليست بالقصيرة، وظلت فكرة التطبيع مع واشنطن، حلما يراود قادة الإنقاذ، حيث عبر البشير قائلاً: (رفع العقوبات الأمريكية عن السودان كان وعداً قديماً، حيث بدأت المحادثات بشأنه قبل العام 2000)، وقد مرت هذه الحوارات بمحطات كثيرة منذ ذلك الحين، أبرزها في مطلع العام 2016م، حيث تم الاتفاق مع حكومة أوباما على مطلوبات خمسة محددة، يجب على حكومة السودان الإيفاء بها حتى تخطب ود أمريكا، وترفع عنها عقوبات اقتصادية مفروضة عليها منذ العام 1997م، وهذه المسارات هي «التعاون في مكافحة (الإرهاب)، وإحلال السلام في السودان وفي جنوب السودان، وتقديم تسهيلات في وصول المساعدات الإنسانية لمناطق النزاع، وموضوع محاربة جيش الرب الأوغندي»، تفانت الحكومة في تنفيذ هذه الملفات، حتى توج هذا السعي أخيراً في تشرين الأول/أكتوبر 2017م، برفع العقوبات الاقتصادية، مع بقاء السودان في قائمة الدول الراعية (للإرهاب). وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، أي بعد 40 يوماً فقط من رفع العقوبات الاقتصادية زار جون سوليفيان نائب وزير الخارجية الأمريكي البلاد، فاتحاً ملف الحوار بشأن قائمة الدول راعية (الإرهاب)، حيث أضيف موضوع الحريات الدينية ضمن القائمة المطلوبة، ولعل حديث

البشير عن قانون النظام العام، ووصفه بأنه يخالف الشريعة الإسلامية بـ180 درجة هو من هذا الباب، والمقلق بشأن هذه المرحلة، ما كشفه مصدر مقرب من الخارجية الأمريكية قائلاً: (إن واشنطن هذه المرة تريد من الخرطوم أن تلتزم بالقانون الدولي والمبادئ الدولية في هذا الصدد، وأن تعدل قوانينها القمعية والقهرية)، بمعنى على الخرطوم أن لا تكتفي بتعطيل القوانين، بل تعديلها. فجاءت تحركات الحكومة تؤكد على جديتها في تعديل القوانين، والذي قادنا إلى ذلك هو:

أ/ في 23/5/2017 أبلغت وزيرة الدولة بوزارة العدل السودانية، مسئول الحريات الدينية والأديان بالخارجية الأمريكية، اتجاه الحكومة لتعديل مواد بالقانون الجنائي، لتتسق مع المواثيق الدولية.

ب/ مصادقة وزارة العدل في نيسان/أبريل الماضي على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية مناهضة التعذيب.

ج/ الورشة التي عقدت في الخرطوم في 31/01/2019م، أكد فيها رئيس لجنة الحريات الدينية بالبرلمان (...إن مادة الزي الفاضح تحتاج لتعديل أنها تظهر السودان كمنتهك للحقوق، وأن التوصيات سترفع للجنة الدستورية لتعديل القانون).

إن أمريكا لديها مشروع ذو شقين، أحدهما علمنة البلاد صراحة عبر دستور علماني ليس له صبغة إسلامية مطلقا! قال نائب رئيس كتلة التغيير بالبرلمان (إن الدستور الدائم الذي تحدثت عنه مخرجات الحوار الوطني، سيأتي خالياً من الخلفيات الدينية، سواء أكانت إسلامية أو غيرها)، وأما الشق الثاني، فهو تقطيع ما تبقى من السودان على أسس عرقية وإثنية أو كما سماها بيرنارد لويس حدود الدم، قال البشير من موسكو، حين زارها: (لدينا معلومات بسعي أمريكا لتقسيم السودان إلى خمس دول).

إن زيارة سارتر للسودان، هي لضمان السير في المشروع الأمريكي الذي يطلب رأس الإسلام، ويلاحق أحكامه المعطلة أصلاً، لمحوها من الدستور القادم، حسداً من عند أنفسهم، مصداقاً لقوله تعالى: [وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً]. أما توقيت الزيارة، فإن الاحتجاجات والتظاهرات، التي تطالب بإسقاط النظام، هي تهديد لمصالح أمريكا ومشاريعها، لذلك سكتت أمريكا عن إعلان البشير حالة الطوارئ، حيث كان في 22/02/2019م، أي بعد أقل من 48 ساعة فقط من إقلاع طائرة سارتر العائدة إلى واشنطن، والذي أكد ذلك تصريح سارتر نفسه حيث قال: (مع مزيد من الصبر ستتمكن الحكومة من إيجاد حل سياسي...).

إن أمريكا بهذه الخطوة، تكون قد ألقت الكرة في ملعب الحكومة، وأعطتها الضوء الأخضر والأبيض، لتطلق كلتا يديها لاحتواء هذه التظاهرات، والسيطرة على الأوضاع، بتشديد القبضة الأمنية على البلاد، عبر حكومة عسكرية، بمعاونة سيسي مصر، (أكدت المصادر استمرار الدعم المقدّم من السيسي للبشير اقتصادياً وإعلامياً وأمنياً، بإشراف اللجنة الاستخباراتية الأمنية المشتركة بين البلدين... وهي قدّمت للخرطوم استشارات أمنية تتعلق بخطط مواجهة المتظاهرين في الميادين المفتوحة والشوارع وأماكن مختلفة)، (العربي الجديد 07/03/2019م).

يظهر من ذلك أن الحوارات، واللقاءات، والزيارات، والعقوبات، هي محطات، وكروت، تحتاجها أمريكا، بما يعرف بسياسة الجزرة والعصا، فكلما احترق كرت، رفعت أمريكا عشرات الكروت، وإن هذه القوائم والعقوبات ما هي إلا غطاء للجرائم، وتضليل للرأي العام، حتى يتسنى للحكومة خداع البسطاء، بمثل خطاب البشير في 13/11/ 2018م حيث قال: (نقول لمن يستقوي بأمريكا والغرب، إن المتغطي بأمريكا عريان)!

إن عداوة الغرب الكافر للإسلام والمسلمين، لن تتغير، مهما فرشت من ورود للوفود الزائرة، مصداقاً لقوله تعالى: [وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ]. وإنه لمن المؤسف حقاً أن تكون هذه هي حال خير أمة أخرجت للناس، يحكمها رويبضات، يتوددون لنيل رضا الغرب الكافر، ومن هنا كان لزاماً علينا العمل لتغيير هذه الأوضاع، التزاماً بأمر الله، وطلباً لحياة كريمة، تليق بنا نحن الأمة الإسلامية.

واليوم، وبفضل الله قد دبت الحيوية في جسد الأمة، فانتفضت، وهي تسعى للتغيير الحقيقي، فكان لزاماً علينا تبصيرها بنور الله، لتستعيد مكانتها الرائدة، بدولتها دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وعد ربنا سبحانه وبشرى رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ورقة الحرب في اليمن والانتخابات الأمريكية القادمة

أحمد الخطواني

الخبر:

قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إن إدارة الرئيس دونالد ترامب تعارض فرض قيود على المساعدات الأمريكية للتحالف العربي في اليمن، وذلك بعد تصويت مجلس الشيوخ على قرار بهذا الصدد، وأضاف بومبيو بمؤتمر صحفي أن تخفيف معاناة اليمنيين يكون عبر دعم هذا التحالف. (قناة روسيا اليوم الفضائية).

التعليق:

بالرغم من تصويت مجلس الشيوخ الأمريكي لإنهاء الدعم للحرب التي يشنها التحالف بقيادة السعودية في اليمن، والذي يمثل ضربة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لسياسة دونالد ترامب الخارجية وتحالفه مع الرياض، وذلك بموافقة أعضاء مجلس الشيوخ على مشروع قرار ينص على أنه يتوجب على الرئيس ترامب «سحب القوات المسلحة الأمريكية من الأعمال القتالية في اليمن أو التي تؤثر عليها» خلال 30 يوماً، فقد جاء التصويت على مشروع القرار بأغلبية 56 صوتا مقابل 46 صوتا، مع تحدي سبعة من الجمهوريين للرئيس ترامب، والوقوف مع الديمقراطيين، فقد تعهد ترامب باتخاذ إجراءات للحيلولة دون العمل بالقرار في حال تمريره في الكونغرس، رغم أن هذه هي المرة الثانية خلال شهور، التي يوافق فيها مجلس الشيوخ على مشروع قرار بشأن سحب القوات الأمريكية من الصراع العسكري في اليمن.

إن ما يدور بين ترامب ومؤسسات دولته من المواجهة ليظهر عدم الانسجام والتوافق في السياسة الأمريكية الخارجية، رغم ما تبيعه أمريكا من الأسلحة التي تستخدمها السعودية، وما يقدمه الجيش الأمريكي من دعم لوجيستي واستخباراتي للهجمات بدون طيار التي يشنها التحالف.

ترامب وهو يستعد لجولةٍ انتخابية ثانية، لا بد له من أن يقوم بأعمال ليقنع الشعب الأمريكي باختياره من جديد في الانتخابات الرئاسية القادمة ولو على حساب دماء وأموال وأعراض أهل اليمن وغيرهم، وكذلك تشريدهم وهدم بيوتهم على رؤوسهم، وابتزاز السعودية والضغط عليها بكل ما هو متاح لتمرير صفقات الأسلحة بملايين الدولارات، هذا من جانب. وأما من جانب آخر فيتمثل في دعم ولي عهد مملكة آل سعود محمد بن سلمان ليصل إلى الحكم، وقد حقق أمام شعبه في بلاد الحرمين انتصاراً مزعوماً على (الإرهاب) في اليمن والسعودية بجانبيه العسكري والثقافي، والذي في حقيقته حرب على الإسلام وأهله. وفي كلتا الحالتين سيستخدم ترامب ما يقوم به من أعمال لمصلحته الشخصية أولاً لا غير.

لقد أصبحت بلاد المسلمين أمام الغرب ميادين سباق لتحقيق المصالح الشخصية لحكامه، بجانب المصالح العامة للشعوب الغربية توافقاً أو اختلافاً، وما على المسلمين حكاماً ومحكومين حسب ما يريده الغرب وخاصة أمريكا إلا أن يلعبوا الدور المرسوم لهم، مع أن الواجب عليهم هو تحكيم شرع ربهم، ونبذ اختلافهم واقتتالهم والعمل على لم شملهم، وعدم موالاتهم لأعدائهم، وجدهم واجتهادهم في إقامة دولتهم دولة الخلافة على منهاج النبوة التي بها يستقيم حالهم، ويرضى عنهم ربهم.

جواب سؤال
الاحتجاجات القوية في الجزائر

السؤال:

نشرت سكاي نيوز في 17/3/2019 تحت عنوان (خلال أيام... احتجاجات الجزائر تطال «العصب المؤلم» للسلطة) ما يلي: (قال رئيس أكبر اتحاد نقابي مستقل في الجزائر، إنه اتخذ خطوات قانونية لتنفيذ إضراب عام في قطاعات الطاقة، بما في ذلك النفط والغاز، خلال الأيام القليلة المقبلة...) وكان بوتفليقة يوم 11/3/2019 قد تراجع عن ترشحه، ولكنه ألغى موعد الانتخابات المقرر في 18 نيسان القادم وأعلن عن مشروع ندوة لتحديد موعد الانتخابات. ولكن الناس رفضوا ذلك واعتبروه تمديدا لعهدته الرابعة الحالية، وخرجوا بالملايين الجمعة 15/3/2019 وهو أكبر حشد منذ بدء الاحتجاجات في 22/2/2019. والسؤال أو الأسئلة هي: هل هذه الاحتجاجات القوية، وخاصة إذا تحقق إضراب النفط، هل هي محلية الصنع أو أن هناك أصابع دولية؟ ثم هل يترتب عليها تغيير في المشهد السياسي في الجزائر؟ وهل بوتفليقة رغم هذه الاحتجاجات سيستمر حاكماً سنة أخرى كما في قراراته الأخيرة؟

الجواب:

يمكن استعراض مجريات الأمور والأصابع الدولية وغيرها للوصول إلى أجوبة الأسئلة وذلك على النحو التالي:

-1 يبدو أن الاحتجاجات كانت طبيعية وعفوية من الناس بسبب الظلم المخيم عليهم وفساد السلطة والنظام والقائمين عليه ونهبهم للأموال العامة وترك الناس يعانون الفقر والفاقة، فقد ساءت أوضاعهم المعيشية وتفاقمت مشاكلهم في مختلف الصعد، واستبد بوتفليقة في حكمه حتى قام وغيّر في الدستور عام 2008 وأزال شرط تحديد ولايات الرئيس إلى ولايتين فقط، مما مكنه أن يتولى السلطة أربع مرات على التوالي، ويبحث عن ولاية خامسة رغم تدهور حالته الصحية، بعدما أصيب بجلطة دماغية عام 2013 أفقدته القدرة الكافية للحركة العادية والنطق السليم، ورغم ذلك أعلن في اليوم الثالث من الشهر الحالي عن تقديم أوراق ترشحه رسميا... فانفجر الناس غاضبين وتصاعدت الاحتجاجات من مختلف القطاعات وبشكل سلمي...

-2 ومن باب خداع الناس وجه بوتفليقة رسالة إلى الشعب يوم 11/3/2019 أعلن خلالها القرارات التالية: «أولا: لا محل لعهدة خامسة بل إنني لم أنو قط الإقدام على طلبها حيث إن حالتي الصحية وسني لا يتيحان لي سوى أن أؤدي الواجب الأخير تجاه الشعب الجزائري ألا وهو العمل على إرساء جمهورية جديدة تكون بمثابة إطار للنظام الجزائري الذي نصبو إليه... ثانيا لن يُجْرَ انتخاب رئاسي يوم 18 من نيسان/أبريل المقبل والغرض هو الاستجابة للطلب الملح الذي وجهتموه إلي... ثالثا قررت أن أجري تعديلات جمة على تشكيلة الحكومة في أقرب الآجال... رابعا الندوة الوطنية الجامعة المستقلة ستكون هيئة تتمتع بكل السلطات اللازمة لتدارس وإعداد واعتماد كل أنواع الإصلاحات التي ستشكل أسس النظام الجديد وتعيين هيئة رئاسية تعددية... تحرص على أن تنتهي مدتها قبل نهاية عام 2019... خامسا سينظم الانتخاب الرئاسي عقب الندوة الوطنية الجامعة»... راديو الجزائر 11/3/2019). فهذه الرسالة أثارت الناس أكثر، إذ حاول أن يتودد للناس وادعى أنه لم ينو قط الترشح مع أنه ترشح! وفهم الناس أن بوتفليقة يريد تمديد ولايته الرابعة بالخداع...! وأنه ألغى الانتخابات ليركز نفوذ زمرته الفاسدة...

-3 وقد أعلن بوتفليقة تحت ضغط الشارع عن إقالة حكومة أحمد أويحيى ضمن قراراته يوم 11/3/2019 لإظهار أنه سيحدث تغييرا في البلاد وأنه سيحارب الفساد، وكأن الناس سيرضون عنه إذا أبعد مخادعةً أحد أدواته في الفساد بأداة أخرى من جنسها! ولكن يبدو أن الناس واعون على تلك المخادعات لذلك تصاعد حشدهم في الجمعة 15/3/2019 التالية لقراراته... وهكذا كانت قراراته بتعيين نور الدين بدوي رئيسا للحكومة، وتعيين رمطان لعمامرة نائبا لرئيس الوزراء مع احتفاظه بوزارة الخارجية، كانت لا تغني من الحق شيئا... وقد حاول الاثنان أن يخادعا الناس بقرارات الرئيس بوتفليقة، فذكر نور الدين بدوي في مؤتمر صحفي مشترك مع نائبه يوم 14/3/2019 أن «الفترة الانتقالية لن تكون أكثر من سنة، وأن تأجيل الرئيس للانتخابات جاء استجابة لإرادة الشعب، وأن المشاورات جارية لتشكيل حكومة ستكون حكومة خبراء، ودعا لإقامة دولة قانون جديدة، ودعا المعارضة للمشاركة»... التلفزيون الجزائري 14/3/2019) وكان رمطان لعمامرة قد صرح قبل يوم للإذاعة الجزائرية الحكومية يوم 13/3/2019 قائلا إنه: «لا بد من الحوار، أولويتنا هي جمع شمل الجزائريين. وإن النظام الجديد سيستند إلى إرادة الشعب» ولكن الناس أوعى من أن ينخدعوا بها. وقد ظهر أن الناس في الجزائر واعون فعلاً على هذه النقطة فرفضوا كل ذلك وأصروا على رحيل الرئيس ورفضوا بدوي ولعمامرة وطالبوهما بالاستقالة ورفضوا ما يدعون إليه من حوار وتأجيل لتنحي الرئيس وتغيير الوجوه... واتضح هذا الرفض عندما خرج الملايين إلى الشوارع والميادين يوم الجمعة 15/3/2019. فالنظام أصبح في مأزق، وبدأ بالاعتقالات.

-4 لقد ظهر أن الجيش داعم لبوتفليقة وسلطته، فقد قام أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الجزائري ورئيس الأركان المعروف بولائه الشديد لبوتفليقة بتهديد المتظاهرين قائلا («إن هناك من يريد العودة بالبلاد إلى سنوات الألم والجمر». وتعهد بأن «يبقى الجيش ماسكا بزمام ومقاليد إرساء الأمن والاستقرار»... وقال «إن هناك أطرافا يزعجهم أن يروا الجزائر آمنة ومستقرة بل يريدون أن يعودوا إلى سنوات الألم وسنوات الجمر»... الشرق الأوسط، بي بي سي 5/3/2019) وكان قد هدد يوم 26 شباط باستعمال القوة ضد المتظاهرين الذين وصفهم بالمغرَّر بهم ونددد بالجهات المجهولة التي تدعو إلى التظاهر في الشارع، ولكن وزارة الدفاع تراجعت فطلبت من كل وسائل الإعلام عدم نشر تهديداته... وبدأ يتودد إلى الشعب قائلا: «لا أمل إطلاقا من الافتخار بعظمة العلاقة والثقة التي تربط الشعب بجيشه، وانطلاقا من هذه العلاقات الطيبة، فالشعب صادق ومخلص ومدرك لدلالات ما أقوله»... سكاي نيوز 13/3/2019) والمعروف أن الجيش هو الذي يحكم سيطرته على البلد، وقد استطاع بوتفليقة أن يبعد القادة السابقين الموالين لفرنسا ويجلب له موالين، ولهذا فيظهر أن قادة الجيش والأمن أصبحوا موالين لخط بوتفليقة الإنجليزي. وقد رأينا هيئة الإذاعة البريطانية يوم 8/3/2019 وهي تصف قائد الجيش أحمد قايد الصالح وتقدمه بصورة إيجابية وتقول («ويعتبر الكثيرون الفريق أحمد قايد الصالح منذ ذلك الحين «أيلول 2013» حيث رقي نائبا لوزير الدفاع مع احتفاظه برئاسة أركان الجيش الجزائري، ويعتبره الكثيرون الذراع اليمنى لبوتفليقة حيث

تردد أن قيادة الاستخبارات السابقة وعلى رأسها مدين «الجنرال توفيق» سعت للإطاحة بالرئيس خلال وجوده في فرنسا للعلاج... لكن بعد ترقية قايد تمكن من الإطاحة بالعديد من كبار ضباط الاستخبارات.) وكان بوتفليقة قد أبعد الجنرال توفيق من رئاسة جهاز الاستعلام (المخابرات) في 13/9/2015.

-5 وهكذا فقد بدأت الاحتجاجات عفوية لكن بعد اندلاعها بدأت الأصابع الدولية تحاول استغلالها والتدخل فيها بالطريقة التي تخدم مصالحها... وقبل بيان ذلك أذكر بعض ما ورد في إصدارنا في 23/9/2015 حيث عرضنا واقع الصراع الدولي في الجزائر فقلنا: («فهي دولة ذات شأن قاومت مخططات أمريكا بقوة أكثر من جارتها فمنذ انقلاب بومدين على بن بيلا الذي كان يسير في خط أمريكا مع عبد الناصر، ومنذ ذلك التاريخ والنفوذ البريطاني مستحكم في الجزائر مع بعض النتوءات الفرنسية التي كانت تشتد أحياناً وبخاصة في عهد بعض الرؤساء الضعفاء... لقد استمر بومدين في الحكم من 19/6/1965حتى وفاته في 27/12/1978... وبعد ذلك أصبح بوتفليقة الرئيس منذ 1999 وحتى اليوم، وما زال بوتفليقة على علاقة وثيقة ببريطانيا، وقام بتتويج ذلك بزيارة بريطانيا عام 2006 لتكون أول زيارة لرئيس جزائري إلى بريطانيا... ومع أن مجموعة فرنسا في الجيش الجزائري، وهم مؤثرون إلى حد ما، يدركون علاقة بوتفليقة مع بريطانيا، وكذلك يدركون أن بوتفليقة لم يكن على وئام مع السياسة الفرنسية... ومع ذلك فلم يستطع الموالون لفرنسا في الجيش أن يوقفوا رئاسته حتى اليوم! ومع أن بريطانيا لم تكن تخشى فرنسا على نفوذها في الجزائر خشيتها لأمريكا إلا أنها رأت أن تنهي تلك النتوءات الفرنسية فذلك أقوى لنفوذها، ولكنها سارت في هذا الأمر بالتدريج لأنها ليست في صراع مع فرنسا بل الصراع مع أمريكا، لذلك مرت تلك التغييرات للضباط الموالين لفرنسا دون تسخين للأجواء كما لو كان صراع!... وحتى عندما أعفى بوتفليقة في 13/9/2015 ضابطاً كبيراً من أصحاب الميول الفرنسية وهو مدير أجهزة الاستخبارات العامة محمد لمين مدين المعروف بالجنرال توفيق من مهامه فقد تم ذلك دون أي سخونة أو تأثير في بنية النظام! ويمكن القول إن بوتفليقة نجح إلى حد ما في هذه الإقالات بدعم بريطانيا له، وإن كان لا زال في الجيش مكان لفرنسا حيث ثقافة الجيش وتدريبه في معظمه من فرنسا... ولكن كما قلنا فقد كان «صراع» بوتفليقة مع الجيش ليناً يتم بهدوء أقرب للتنافس الرياضي ولا يؤثر في القضايا الأساسية للنظام) انتهى الاقتباس.

-6 وكذلك ذكرنا في الإصدار: («وهذا يختلف عن الصراع الحقيقي مع أمريكا ومخططاتها في الجزائر حول الاستحواذ السياسي...فمثلاً:

أ- بعد خروج إسبانيا من الصحراء في 1976م بعد 91 سنة من الاستعمار وجدت أمريكا الفرصة في حركة بوليساريو لاستقلال الصحراء، واتخذتها ذريعة للتدخل في الشمال الأفريقي وخاصة الجزائر... ولكن الحكم في الجزائر «بريطانيا» كان منتبهاً للمسألة، فحصر البوليساريو في شريط عند الحدود، وأحاطها بعيونه لأنه كان يدرك أن أمريكا لها اختراقات فيها... ورغم هيمنة أمريكا على بعثات الأمم المتحدة ومندوبيها بشأن الصحراء إلا أنها لم تستطع الاستحواذ على النفوذ في الجزائر...أأ

ب- حاولت أمريكا إيجاد قاعدة في الجزائر للقوات التي أنشأتها بحجة محاربة الإرهاب، وهي القوات المسماة «أفريكوم»، ولكن الجزائر رفضت لأنها ومن خلفها بريطانيا تدرك أن هذه القاعدة الأمريكية هي للتدخل في شئون الجزائر، ولذلك صرحت الخارجية الجزائرية في 3/3/2007: (أن الجزائر غير معنية باستضافة مقر القوات الأمريكية الخاصة لأفريقيا «أفريكوم»)

ج- حاولت أمريكا إثارة محاربة الإرهاب مستغلة أحداث مالي في 22/3/2012م وحدثت بينها وبين الجزائر زيارات لإشراك الجزائر بالتعاون مع أمريكا في مكافحة الإرهاب بحجة أنه قد يصل الجزائر ومع ذلك رفضت الجزائر «ومن خلفها بريطانيا»، رفضت خطة أمريكا، وأبرز هذه الزيارات زيارة هيلاري كلينتون واجتماعها مع بوتفليقة في 29/10/2012م...)

-7 وواضح منه العلاقات الدولية بين بريطانيا وفرنسا في الظروف الحالية أنها تكاد تكون أقرب إلى المنافسة بروح رياضية ولكنها بين أمريكا وبريطانيا أقرب إلى الصراع الدولي الساخن... وهذه الحالة ما زالت ماثلة، فأمريكا وفرنسا تحاولان أن تستغلا الاحتجاجات على أمل أن تجعل كل منهما عملاءها يتقدمون الناس ومن

ثم يتسللون إلى الحكم فيحلون محل عملاء بريطانيا مع اختلاف المنهج:

- أما أمريكا...

فقد أعلنت على لسان المتحدث باسم خارجيتها روبرت بالادينو يوم 5/3/2019 قائلا: («نحن نراقب هذه التظاهرات في الجزائر وسنواصل فعل ذلك. وإن الولايات المتحدة تدعم الشعب الجزائري وحقه في التظاهر السلمي»... بي بي سي 6/3/2019) وهذا أول رد فعل من أمريكا على أحداث الجزائر. مما يدل على أن أمريكا تريد أن تستغل هذه التظاهرات لصالحها. وبعد قرارات بوتفليقة المتعلقة بإلغاء الانتخابات أعلنت أمريكا على لسان المتحدث باسم خارجيتها روبرت بالادينو قائلا («ندعم الجهود في الجزائر لرسم طريق جديد قدما من خلال حوار يعبر عن إرادة كل الجزائريين وآمالهم في مستقبل آمن ومزدهر. نحترم حق الجزائريين في التظاهر والتعبير السلمي عن مواقفهم، ونتابع عن كثب التقارير التي تتحدث عن تأجيل الانتخابات كما ندعم حق الشعب الجزائري في الاختيار عبر انتخابات حرة ونزيهة»... رويترز، الشروق الجزائرية 12/3/2019) ولكن المتحدث الأمريكي لم يعلق على قرارات بوتفليقة، فتجاهلتها أمريكا، مما يعطي انطباعا أن موقفها غير مؤيد لهذه القرارات، وأنها ترفض إلغاء الانتخابات.

وكان ظاهرا أن الصحف الأمريكية عقب قرارات بوتفليقة كانت تقف ضده وضد قراراته فتحدثت صحيفة «نيويورك تايمز» عن موقف المعارضة وتشكيكها في نوايا الرئيس بوتفليقة ووصفت رسالته للمحتجين بأنها خدعة. بينما حذرت صحيفة «واشنطن بوست» من محاولة الرئيس بوتفليقة غير المعلنة لتمديد عهدته والهروب من تسليم السلطة لخليفته وإفساح المجال. وهكذا يظهر موقف أمريكا أنه ليس مع بوتفليقة وأنها تعمل على استغلال الاحتجاجات لتتسلل من خلالها لبسط نفوذها في الجزائر حيث عملت على ذلك كما أشرنا في الأعلى وما زالت تبذل وتعمل على استغلال كل حدث يجري كما تفعل في كل بلد. وهي لا تفعل ذلك من باب الحرص على الشعوب لأنها عملت على سحقها في مصر والعراق وسوريا والصومال وأفغانستان وفي غيرها سواء أكان ذلك بالتدخل المباشر أم كان عن طريق الانقلابات أم كان بجعل دول شريكة أو عميلة تتدخل بالوكالة عنها.

- أما الموقف الفرنسي...

فقد كان متذبذباً، تارة مع بوتفليقة وتارة ضده، فهي تحاول اغتنام فرصة للتسلل دون التحدي لبريطانيا، فقد تابعت فرنسا ما يحدث في الجزائر باهتمام وكأنه حدث داخلي، إذ تعتبر نفسها كأنها وصي على مستعمراتها السابقة! وقد أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية يوم 4/3/2019: «إن باريس علمت بقرار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الترشح في الانتخابات الرئاسية المقررة في نيسان وتأمل أن يجري التصويت في أفضل ظروف ممكنة» وقالت: «القرار بيد الشعب الجزائري فيمن سيختار زعيما له... والقرار بيد الشعب الجزائري فيما يتعلق بمستقبله». (رويترز 4/3/2019)... وقال سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الفرنسية باتيست لوموين في تصريحات لإذاعة فرنسا الدولية يوم 5/3/2019 «إن السلطات الجزائرية مدعوة للسماح للشباب بالتظاهر فمن فرنسا تجد أن الشباب يعبر عن نفسه بهدوء، لندعه يعبر». ولكن عندما أصدر بوتفليقة قراراته رحب الرئيس الفرنسي ماكرون بها قائلا «إن قرار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة التراجع عن الترشح لعهدة خامسة يفتح فصلا جديدا في تاريخ الجزائر» ودعا إلى «فترة انتقالية لمدة معقولة» وقال «سنبذل كل ما وسعنا كي نكون مع الجزائر في هذه المرحلة الانتقالية بصداقة واحترام» «وأعلن وزير خارجية فرنسا لودريان عن ترحيبه بخطوة بوتفليقة والإجراءات التي اتخذها لتحديث النظام السياسي الجزائري» (راديو الجزائر 12/3/2019)

فهنا يظهر أن فرنسا كأنها تؤيد حركة الاحتجاج وفي الوقت نفسه لا تريد استفزاز بوتفليقة فترحب بقراراته! وذلك لأنها تنطلق من أمرين: تريد أن تتدخل بطريقة ميسورة لا تستفز السلطة والثاني لا تريد أن تظهر كأنها في الجانب الأمريكي ضد بوتفليقة فهي كجزء من أوروبا عند الضرورة إن لم تستطع أن تحل محل بريطانيا في الجزائر فهي تفضل استمرار النفوذ البريطاني في الجزائر على النفوذ الأمريكي.

أما الصحافة الفرنسية فقد نقلت فرانس24 يوم 2/3/2019 تعليقات الصحف الفرنسية فنقلت: (عن جريدة ليبراسيون الفرنسية قولها: «إن الشباب الجزائري متعطش للعدالة الاجتماعية ويريد التغيير خاصة لدى أولئك الذين لم يعرفوا في حياتهم سوى الرئيس بوتفليقة». وقالت: «الشباب الجزائري أصبح لا يفهم لماذا يجب عليه أن يتحمل عواقب ماض لا يعرفه، هذا الشباب المملوء بالحيوية والنشاط يستحق أكثر من الهيمنة السياسية التي فرضها عليه نظام يختبئ وراء رئيس غير حقيقي». أما يومية لوفيغارو (اليمين) فلقد عنونت الصفحة التي خصصتها للمظاهرات في الجزائر «موجة عاتية ضد النظام الجزائري» وأشارت الجريدة «إلى مشاركة بعض الشخصيات السياسية والحزبية في المظاهرة مثل علي بن فليس رئيس حزب طلائع الحريات ورشيد نكاز مرشح للانتخابات المقبلة وأحمد بن بيتور رئيس الحكومة سابقاً وعبد العزيز رحابي وزير الثقافة الذي استقال من منصبه خلال العهدة الأولى لعبد العزيز بوتفليقة.»... نقلاً عن فرانس 24 في 2/3/2019).

-8 وأما بريطانيا

فلم يصدر عنها أي تصريح رسمي... وهيئة الإذاعة البريطانية لا تركز على الاحتجاجات وإنما تمر عليها مر اللئام. والصحف البريطانية لا تنتقد إجراءات بوتفليقة ولا تدعم المحتجين. مما يدل على أن بريطانيا مع بوتفليقة وتدعمه ولا تريد له السقوط، ولهذا فلم تعمل على إثارة الناس بواسطة وسائل إعلامها وتضخيم الأحداث والتركيز عليها كما فعلت مع احتجاجات مصر وتركيا والسودان والتركيز على حركات المعارضة وتصريحاتها والشخصيات البارزة فيها وخاصة الموالية لها، وانتقاد تصرفات الأنظمة وقمعها. فلم يظهر ذلك فيما يتعلق في الجزائر. وهذا يؤكد أن بريطانيا صاحبة النفوذ السياسي في الجزائر مطمئنة لتصرفات بوتفليقة وزمرته، وهي حسب سياستها الخبيثة تتظاهر كأن الأمر لا يعنيها فلا تظهر في الواجهة لخبث سياستها من باب الحفاظ على عملائها!

-9 والخلاصة الراجحة بالنسبة للأسئلة الواردة:

أ- إن الاحتجاجات كانت عفوية وطبيعية وردة فعل على الظلم السياسي والاقتصادي حيث يستأثر بوتفليقة وزمرته بالحكم والمال، فيقوم وإياهم بتعديل الدستور حسب مقاسهم، ورغم اعتلال صحته وعجزه عن الحركة والكلام يمدد لعهدته الرابعة بدل الخامسة! وهو وزمرته متهمون بالفساد واختلاس الأموال، بينما يعاني الناس ضنك المعيشة من فقر وغلاء وبطالة وعدم القدرة على شراء الحاجات الأساسية والضرورية بما يسمى ضعف القدرة الشرائية لدى الناس مع أن البلد غني بثرواته وخاصة النفط والغاز. فتنهبها الشركات الأجنبية بالتعاون مع القائمين على النظام وحاشية بوتفليقة... ويصطلي الناس بالضنك وشظف العيش...

ب- بوتفليقة مصر على عدم الغياب عن المشهد إلا أن يرغمه الموت والجيش يدعمه، والطبقة السياسية البريطانية كذلك، حيث إن بريطانيا هي صاحبة النفوذ السياسي، وتريد أن تحافظ على النظام وعلى رجاله، وكون النظام من الموالين لبريطانيا هو أمر مهم لها في شمال أفريقيا في مواجهة أمريكا... فتقف الجزائر ضد حفتر عميل أمريكا في ليبيا. وتعمل على احتواء جبهة البوليساريو المدعومة أمريكيا...

ج- فرنسا لها مصالح استعمارية في الجزائر سياسية وثقافية واقتصادية، وما زالت تدغدغها مشاعر الاستعمار القديم للجزائر، وقد اتفقت مع بريطانيا التي بسطت نفوذها السياسي فيها منذ انقلاب بومدين عام 1965 للوقوف في وجه أمريكا التي تنافسهما على الاستعمار وبسط النفوذ، وكذلك اتفقت معها لتقف في وجه أهل البلد المسلمين الساعين للتحرر من ربقة الاستعمار الغربي بكل دوله وأشكاله، الذين يتوقون إلى الإسلام وإقامة دولته وتطبيقه حيث يعلم معظم أهل البلد أن العدل في الإسلام والحق فيه والخير فيه، وليس غيره عدلاً ولا خيراً. وقد دبر الموالون لفرنسا انقلابا عام 1992، وجلبوا الشر والفساد وقتلوا مئات الآلاف كسيدتهم فرنسا التي قتلت مليوناً ونصف المليون من أهل الجزائر في حرب التحرير... على كل شارك في الاحتجاجات بعض رجالات فرنسا وركبوا موجتها ولكن كما قلنا بحذر...

د- أمريكا تعمل على الولوج إلى الجزائر فتستغل ظروف الجزائر والاحتجاجات، وتزعم أنها ضد الظلم والاستبداد وتناصر حق الشعب، مع أنه لا يعنيها الظلم والجور والاستبداد، بل هي ترعاهما في كل أنحاء العالم وتؤيد الأنظمة المستبدة والجائرة وخاصة في البلاد الإسلامية ومنها البلاد العربية حيث دعمت نظام سلمان وابنه في السعودية ونظام السيسي في مصر والنظام العراقي بصورة مباشرة والنظام السوري بصورة غير مباشرة عن طريق شركائها وعملائها، فليس همها مناصرة الشعب الجزائري، بل تريد أمريكا أن تقيم قاعدة في الجزائر لقواتها أفريكوم لبسط نفوذها فيها وفي شمال أفريقيا خاصة والتوجه من هناك نحو جنوب الصحراء وغرب أفريقيا حيث النفوذ الفرنسي لتحل محله، وهي منزعجة من تصدي الجزائر لعميلها حفتر الذي يريد أن يسيطر على غرب ليبيا، عدا مطامحها في السيطرة على ثروات الجزائر.

ه- أما الشعب في الجزائر، فلديه الوعي على ما يجري وكان من هتافاته: «لا واشنطن لا باريس، نحن من نختار الرئيس». مما يدل على أن الناس يدركون التدخلات الأجنبية وأهدافها فلديهم وعي على ذلك، فلدى الشعب تجربة مع العملاء وجرائمهم ويدرك دور الدول الاستعمارية ووقوفها وراء النظام والعملاء والفاسدين، وهو يسعى للتغيير بجد، ويتوق لعودة الإسلام، وقد انتخب الذين قالوا سنعيد الإسلام إلى الحكم عام 1991 بنسبة 84٪... وقد كان واضحاً بروز المشاعر الإسلامية عند الناس بإخراج المسيرات من المساجد عقب صلاة الجمعة وأذعن العلمانيون المشاركون في الاحتجاجات لذلك لما رأوه من تدفق المسلمين الضخم إلى الصلاة في المساجد.

و- أما ما هو المتوقع كنتيجة لهذا الحراك، فإن الطبقة السياسية الفاعلة في الجزائر والممسكة بمراكز القرار هي بغالبيتها موالية لبريطانيا... وأما رجال فرنسا فقد ضعفوا وتناقصوا حيث إن بوتفليقة خلال حكمه الذي تجاوز عشرين سنة استطاع إقصاء أكثرهم من المراكز الحساسة وإبعادهم عن مراكز القرار وأقصى ما يتطلعون له الآن ليس أن يحلوا مكان عملاء بريطانيا في الحكم بل أن يشتركوا معهم في بعض المراكز غير الأساسية، وحتى هذا فهو يتوقف على مدى نجاحهم في استغلال الاحتجاجات القائمة في ركوب موجتها لتعطيهم وزناً...

أما أمريكا فهي تفتقر إلى الطبقة السياسية التي يمكن أن يشار إليها، وكعادتها في هذه الحالات تلجأ إلى الجيش وهو الآن داعم للنظام...

أي أن الاحتجاجات الحالية ليس من المرجح أن تغير الموالاة السياسية للنظام من بريطانيا إلى فرنسا أو أمريكا.

ز- أما أن يستمر بوتفليقة أو لا يستمر فهو حالياً لا يحكم بصورة فعلية بل تدير الحكم زمرته التي تحيط به من الموالين مثله لبريطانيا، وليس من المستبعد إذا تزايدت الاحتجاجات وخاصة مع توقع إضراب النفط والغاز أن تلجأ بريطانيا إلى أسلوبها المعتاد من الخبث والدهاء والخديعة فتلجأ إلى إزالة بوتفليقة الذي تغير لونه وصدئ وتأتي بريطانيا ببوتفليقة آخر بوجه جديد أكثر لمعاناً، وأمضى لساناً.

ح- ولكن كل هذا لن يخفف المأساة ولن يزيل ضنك العيش ما دام النظام بعيداً عن الله ورسوله ويحتكم إلى الأنظمة الغربية الرأسمالية مصدر الشر والفساد... بل الذي يحل المشكلة ويزيل المأساة هو الاحتكام إلى شرع الله سبحانه... وكان الواجب على المحتجين والغالبية العظمى منهم مسلمون أن يجعلوا قضيتهم هي الإسلام ودولة الإسلام «الخلافة على منهاج النبوة»... ففي هذا عز الدنيا والآخرة وتوفير العيش الكريم وانتشار العدل والخير في ربوع البلاد، فلا شقاء ولا ضنك، بل هو العز في الدنيا والفوز في الآخرة [فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا].

عطاء بن خليل أبو الرشته

مؤتمر الخلافة السنوي

ثورة الأمة: نحو قلع الإستعمار وإقامة الخلافة على منهاج النبوة

السبت 23 رجب 1440 هـ الموافق لـ 30 مارس 2019
على الساعة العاشرة والنصف صباحا
بقاعة الندوات لحزب التحرير -مفترق سكرة-أريانة

- **تونس وليبيا ومصر وسوريا والبحرين واليمن والسودان والجزائر...ثـــورة أمـــة**
- **الديمقراطيّة وضعها الفرنسيّون في نعش : أفنبغي الحياة من جثة؟؟**
- **الطّبقة السياسيّة خانت الأمانة وسلّمت البلاد للمستعمر**
- **يسأل النّاس لماذا نحن في ضنك من العيش : واللّه تعالى يقول "وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا**
- **الإسلام هو الحياة .. يقول اللّه تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ**

سيطرة صندوق النقد الدولي
هجرة الأدمغة
شباب مهمش
تدهور للصحة والتعليم
نهب الثروات
استعمار اقتصادي وسياسي
فساد النظام
خيانة الحكام
سفراء يحكمون

نظام عادل
تعميم
للثروات
السلطان للأمة
السيادة للشرع
محاسبة الحكام واجب
لا سيادة لأحد على أحد
دولة رعاية لا دولة جباية

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info